الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كليةعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تعميم تطبيق معايير الجودة البيئية كآلية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر فى الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

الموسومة بـ:

من إعـــداد الطالبتين:

- فـــقـيـه جيهان
- فـــقـيـه هـــاجـر

تـحـت اشـــــــراف:

أ–د– لحول عبد القادر

لـجـــنـــة المـــــنـــاقشة		
الاسموواللقب:	الجامعة المستقبلة	الصـــفـــة
الدكتور: بوعلي هشام	جامعة–سعيدة– د. مولاي الطاهر	رئـــيـــســـا
الدكتور: لحـول عبـد الـقـادر	جامعة–سعيدة– د. مولاي الطاهر	مشرفا ومقـــررا
الدكتور: مهدي عمار	جامعة–سعيدة– د. مولاي الطاهر	عضوا ومناقشا
الدكتورة: نزعي فاطمة	جامعة–سعيدة– د. مولاي الطاهر	عضوة و مناقشة

السنة الدراسية:

2022-2023م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة –

كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تعميم تطبيق معايير الجودة البيئية كآلية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر فى الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات

الموسومة بـــ:

من إعـــداد الطالبتين:

- فـــقـيـه جـيـــهان
- فـــقـيـه هـــاجـر

تـحـــت اشـــــــراف:

أ–د– لحول عبد القادر

السنة الدراسي

2022–2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى من حملتني في بطنها خلقا من بعد خلق...إلى قرة عيني...إلى من سهرت و تعبت و تحملت كل أنواع الشقاء لأجلي... إلى من ضحت بالغالي و النفيس لكي أصل إلى هذا المستوى التعليمي، إلى من تحت قدميها الجنة...**إلى أمي الغالية.**

إلى من حملني بجميل الفضل و الإحسان أغرقني... إلى من تكبد كل أنواع الشقاء و التعب لراحتي... إلى من ناضل و قاوم كل أنواع العناء التي واجهتني و أهلي في الحياة... إلى من قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: الوالد أوسط أبواب الجنة فإن شئت فأضع ذلك الباب أو احفظه. إلى من كان و لا زال دوما سندا لي في سعادتي و حزني... في شقائي و راحتي**... إلىأبي الغالي.**

إلى أخي الغالي عبد الرحمانإلى كل عائلة **فقيه** و **هبري**و **إلى صديقاتي** بوبكر كوثر، منال، مولاي صفاء.

إلى كل أساتذتي و زملائي و زميلاتي في الدراسة...إلى كل

الأسرة التعليمية.

لكم مني جميعكم جزيل الشكر.

شكر وتقدير

Byhanderi

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، فللك الحمد ربي حتى ترضى. والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

انطلاقا من قول رسولنا الحبيب (من لم يشكر الناس لم يشكر الله) فأول ما أتوجه والثناء الحسن بالشكر على الله تعالى صاحب تحقيق المقاصد الذي أسأله إن يرزقني بهذا الجهد المتواضع الأجر العظيم.

وأتقدم بالشكر والعرفانإلى والدي الحبيبين، اللذان حملا هم لرفعة شأني، لهما مني كل الحب والتقدير.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الغالي "لحول عبد القادر" الذي تكرم بالإشراف على هذه الدراسة، والذي تابعني خطوة بخطوة وأفادني بعلمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل اللذين لم يبخلوا علي بمعلوماتهم وارشاداتهم القيمة.

الفـــهـــرس

الفهرس	
قائمة المحتويات	الصفحة
الشكـــر والعرفان	
الإهـــــــــداء	
الفـــهـــرس	VII
المـلـخـــص	X
قائمة الجداول.....	XII
قائمة الأشكال	XIII
مـــقـــدمة	أ-هـ
الـــفـــصـــلالأول: مفاهيم حول البيئة والجودة البيئية	
تمهيد الفصل الأول:	02
المبحث الأول: ماهية البيئة والاقتصاد البيئي	03
المطلب الأول:مفهوم البيئة ومكوناتها	03
المطلب الثاني: علاقة البيئة بالاقتصاد	05
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على البيئة	08
المبحث الثاني: مدخل لنظام الإدارة البيئية ايزو14001	09
المطلب الأول:مفهوم نظام الإدارة البيئية ايزو14001	09
المطلب الثاني: مجال تطبيق ودوافع تبني نظام الإدارة البيئية	10
المطلب الثالث: ميزات وعيوب نظام الإدارة البيئية	13
المبحث الثالث: ماهية الجودة البيئية	14
المطلب الأول:مفهوم الجودة البيئية وأبعادها	14
المطلب الثاني: آليات تحقيق الجودة البيئية	17
المطلب الثالث: المعايير البيئية	18
خلاصة:	20

الـــــفـــــصـــــل الثاني: مدخل عام حول الاقتصاد الأخضر	
تمهيد الفصل الثاني:	22
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر	23
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وخصائصه	23
المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الأخضر	25
المطلب الثالث: أهمية الاقتصاد الأخضر	26
المبحث الثاني: أساليب تمويل وأهداف والجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.	28
المطلب الأول: أساليب تمويل الاقتصاد الأخضر	28
المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد الأخضر	30
المطلب الثالث: الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر	32
المبحث الثالث: استراتيجية التحول نحوالاقتصاد الأخضر	35
المطلب الأول: مبررات الإنتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر	35
المطلب الثاني: متطلبات وتحديات التحول نحوالاقتصاد الأخضر	36
المطلب الثالث: إجراءاتوآليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر	39
خلاصة:	40
الـــــفـــــصـــــلالثالث: تطبيق معايير الجودة البيئية كاستراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر	
تمهيد الفصل الثالث:	42
المبحث الأول:تجارب الدول المتقدمة في التحول نحوالاقتصاد الأخضر ..	43
المطلب الأول: تجربة ألمانيا في التحول نحوالاقتصاد الأخضر (الطاقة النظيفة)	43
المطلب الثاني: تجربة هولندا للتحول نحوالاقتصاد الأخضر (الابتكار البيئي)	46
المطلب الثالث: التجربة الدنماركية للتحول نحوالاقتصاد الأخضر (المدينة الخضراء)	47
المبحث الثاني: تجارب الدول النامية في التحول نحوالاقتصاد الأخضر	49

المطلب الأول: تجربة المغرب في التحول نحوالاقتصاد الأخضر(برامج قطاعية) ...	49
المطلب الثاني: التجربة الاماراتية للتحول نحوالاقتصاد الأخضر	51
المطلب الثالث: التجربة المصرية في التحول نحوالاقتصاد الأخضر	52
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر	54
المطلب الأول: دوافع الجزائر للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر	54
المطلب الثاني: التوجه الاستراتيجي نحوالاقتصاد الأخضر في الجزائر ..	55
المطلب الثالث:إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر	57
خـــــــلاصـــــــــة:	62
خـــــــاتـــــــمـــــة:	64
قائمة المصادر والمراجع:	68

الملخص:

تهدف هذه الدراسةإلىإبراز مدى أهمية معايير الجودة البيئية والتي تعتبر مجموعة من قواعد ومعايير التي تستخدم لتحديد مدى صحة البيئة ونظافتها وجودتها وتختلف هذه المعايير من دولة إلى أخرى حسب الدولة والمناطق والتشريعات المحلية، بحيثتساعد المعايير البيئية على تعزيز الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة في المجتمعات الحضرية. وتطبيق هذه المعايير يعتبر استراتيجيةللانتقالإلى الاقتصاد الأخضر الذي يعتبر اقتصاد صديق بالبيئة لا يسبب لها ملوثات وهو اقتصاد منخفض الكربون بحيث ظهر هذا الاقتصاد نتيجة الأزمات المتعددة منها الأزمة المالية يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإنشاء مشاريع صديقة للبيئة، والحد من الفقر، وتوفير فرص العمل للشباب، و قد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

و توصلت هذه الدراسة الى أن الاقتصاد الأخضر سيؤدي إلى عدم تلوث البيئة من خلال الحد من الانبعاثات الكربونية، وتدوير النفايات، ويخلق المزيد من فرص العمل، و ان معظم دول المتقدمة والنامية تقوم باعتماد على فكرة تجميع النفايات وتدويرها وتثمينها واستغلالها في أشياء مفيدة.

وترى هذه الدراسة إمكانية تعميم تطبيق نموذج الاقتصاد الأخضر في الجزائر، لكونها تمتلك مقومات بشرية، وطبيعية، والتي تتمتع بمقومات مناسبة لتطبيق هذا الاقتصاد، لتحقيق أغراض عديدة في وظيفتها، مثل القضاء على البطالة، والحد من الفقر، وتحقيق رفاهية المجتمع.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد الأخضر، معايير الجودة البيئية، التنمية المستدامة.

Summary:

This studyaims to highlight the importance of environmentalquality standards, which are a set of rules and standards that are used to determine the health, cleanliness and quality of the environment. These standards differfrom one country to anotheraccording to the country, regions and local legislation, sothatenvironmental standards help promoteenvironmentalsustainability and improve the quality of life in urbancommunities. The application of these standards isconsidered a strategy for the transition to a green economy, whichisconsidered an environment-friendlyeconomythatdoes not cause pollutants, and itis a low-carboneconomy. This economyemerged as a result of multiple crises, including the financialcrisis, and aims to achievesustainabledevelopmentAnd the establishment of environmentallyfriendlyprojects, povertyreduction, and the provision of job opportunities for young people, and the descriptive analyticalapproachwasused in thisstudy.

This studyconcludedthat the green economywill lead to non-pollution of the environment by reducingcarbonemissions, wasterecycling, and creates more jobopportunities, and thatmostdeveloped and developing countries rely on the idea of waste collection, recycling, valorization and exploitation in usefulthings.

This studyconsiders the possibility of generalizing the application of the green economy model in Algeria, as itpossesseshuman and naturalingredients, whichenjoysuitableingredients for the application of thiseconomy, to achievemanypurposes in itsfunction, such as eliminatingunemployment, reducingpoverty, and achieving the welfare of society.

keywords:

Green economy, environmentalquality standards, sustainabledevelopment.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوانالجداول	الصفحة
01	أوجه الاختلاف والتشابه بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي	35

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة القائمة بين الاقتصاد والبيئة	07
02	مفهوم الجودة	15

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

منذ منتصف القرن العشرين تقريبا بدأت المجتمعات العلمية والأوساط الأكاديمية تبدي قلقا متزايدا اتجاه التلوث الذي يلحق بالبيئة نتيجة الممارسات البشرية، مثل المخلفات الصناعية والتلوث البيئي، وبدأ القلق من هذه الممارسات يتزايد شيئا فشيئا مع التقدم العلمي والتكنولوجي وتزايد التدهور الذي تشهده البيئة، ومع بروز هذه القضايا إلى السطح بدأت الحكومات والهيئات الدولية إلىالإسراع في تبني الإجراءات اللازمة لحماية البيئة من مختلف الملوثات.

بحيث قامت المنظمة العالمية للتقييس "الأيزو" بإصدار أول سلسلة مواصفات دولية خاصة بالبيئة iso14000 عام 1996، وتعتبر مواصفات الأيزو14000 سلسلة من المعايير البيئية وهي النظام الأساسي للإدارة البيئية، فهي تساعد على تحسين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات فتحقق لها التميز والجودة البيئية ، وقد يعد تطبيق هذه المعايير من أفضلالآليات التي تساعد على التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر.

لقد كان للاقتصاد التقليدي الأثر في ازدهار الدول من خلال رفع مستويات النمو، لكن هذا الازدهار صاحبه مجموعة منانعكاسات السلبية وأصبحت الدول تتخبط في مجموعة من المشاكل البيئية والاجتماعية فارتفعت نسب التلوث، البطالة، والفقر. وتمثل الحل لهذه الأزمات في التنويع الاقتصادي من خلال تبني نظام جديد هوا لاقتصاد الأخضر الذي يسمح برفع مستويات النمو دونالإخلال بنظم البيئية والاجتماعية. حيث أصبحت معظم دول العالم تسعى لتبني هذا الاقتصاد وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتبني سياسات الاقتصاد الأخضر خاصة في مجال الطاقة وذلك برفع مستويات الاستثمار والإنتاج في الطاقة الخضراء.

وانطلاقا من هذا الانشغالتأتي دراستي والتي اخترت لها عنوان" تعميم تطبيق معايير الجودة البيئية كآلية للتحول نحوا لاقتصاد الأخضر في الجزائر"

1-إشكالية الدراسة:التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة على النحو الآتي:

كيف يساهم تعميم تطبيق معايير الجودة البيئية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر ؟

2-الإشكالياتالفرعية:تندرج تحت هذا التساؤل أسئلة فرعية يمكن صياغتها على النحوالآتي:

- ما هونظاماالإدارة البيئية؟
- ما هي المعايير البيئية وكيف يتم وضعها؟
- ما حقيقة الاقتصاد الأخضر؟ما هو واقع التوجه إلى الاقتصاد الأخضر في الجزائر؟

3- الفرضيات:للإجابة عن هذه التساؤلات تم صياغة جملة الفرضيات التالية:

- ❖ نظام الإدارة البيئة هوذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المنظمة)يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور.
- ❖ المعايير البيئية هي قواعد ومعايير محددة تنظم التأثيرات البيئية للأنشطة الاقتصادية والصناعية وتحدد الإجراءات والمعايير اللازمة للحد من هذه التأثيرات على البيئة والصحة العامة.يتم وضع المعايير البيئية بعد دراسات وأبحاث وتحليلات شاملة للتأثيرات المحتملة للأنشطة البشرية على البيئة، ويتم وضع المعايير البيئية بواسطة الهيئات الرسمية المختصة في الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية المعنية بحماية البيئة، وتطوير وتطبيق سياسات البيئة والتنمية المستدامة.
- ❖ يتوافق مصطلح الاقتصاد الأخضر مع البيئة ويعزز حمايتها، وليست له أية آثار ضارة بالبيئة، أو على الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أويزيد من درجة تلوثها وتدهورها.وتبذل الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحوا لاقتصاد الأخضر حيث حققت عدة إنجازات واستثمارات في هذا الإطار.

4- مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، ومن بينها:

- الموضوع حديث نسبيا، ولقد لقي اهتماما أكبر في الوقت الراهن.
- الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع الحيوية.
- قلة الدراسات التي تتناول هذا الموضوع.

5- أهداف الدراسة: تتدرج أهم أهداف الدراسة في:

- ❖ التعرف على المفاهيم الجديدة للاقتصاد الأخضر، الجودة البيئية
- ❖ أهم المشاريع التي قامت بها الدول المتقدمة والنامية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر.
- ❖ إبراز الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.
- ❖ إبراز مدى تطبيق معايير الجودة البيئية من أجل التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون ألا وهوالاقتصاد الأخضر.

6-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدت في بحثي على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره منهجا مناسبا لهذا الموضوع، مع الاعتماد على أسلوب دراسة حالة بعرض تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية.

7- هيكل الدراسة:

حتى نتمكن من الإلمام بالموضوع والمحاطة بكل الجوانب تم تقسيم البحث وفق ثلاثة فصول التالية:

الإطار النظري والذي يتضمن فصلين يحتوي:

الفصل الأول على الإطار النظري حول مفاهيم البيئة والجودة البيئية، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول يضم تعريف البيئة والثاني حول نظام الإدارة البيئية والثالث حول الجودة البيئية.

أما **الفصل الثاني** يتضمن الإطار النظري حول الاقتصاد الأخضر وينقسم هوا لأخرإلى ثلاث مباحث، الأول يضم مفاهيم حول الاقتصاد الأخضر، والثاني يتناول أساليب تمويل وأهداف والجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر أما الثالث يشمل استراتيجية التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

أما **الفصل الثالث** تضمنالإطار التطبيقي واستعرضنا من خلاله تجارب دول المتقدمة والنامية في مجال تحقيق التوجه نحوالاقتصاد الأخضر وكذلك تعرفنا على الإنجازات والمشاريع التي قامت بها الجزائر للتحول نحوالاقتصاد الأخضر.

واختتمنا دراستنا بخاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصلإليهاوأخيرا بعض من المقترحات الممكن انتهاجها.

8-الدراسات السابقة: جاءت هذه الدراسة مكملة لجهود الدراسات السابقة كما هوالحال في مجال البحث العلمي، فهوبناء يكمل أحدهما الآخر. الماضي هوالأساس والحاضر المكمل له من أجل تقديم فائدة للمجتمع في مختلف المجالات العلمية ومن بين هذه الدراسات مايلي:

1) دراسة ل:" نزعي فاطمة الزهراء" بعنوان "تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ايزو14001 في المؤسسات الاقتصاديةدراسة حالة المؤسسات الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلىمساعدة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خاصة منها الصناعية للاستعداد والتهيئة لبناء نظام الإدارة البيئية ومحاولة الوصول إلى إدارة الجودة الشاملة للبيئة،فتوصلت الدراسة إلىإن من اجل بناء وتطبيق الإدارة البيئية الفعالة لابد من إلمام جميع العاملين في المؤسسة الاقتصادية وتيقنهم بأهمية إن تكون الإدارة البيئية مقياس تنافسية خاص بالمؤسسة أي التفكير بفاعليتها في دعم بقاء المؤسسة ونجاحها،وكشفت الدراسة الاستطلاعية الأولية التي أجر ا الباحثة إن الشركات الاقتصادية بشكل عام، والشركات الصناعة بشكل خاص تعاني من ضعف في الوعي البيئي خاصة ما يتعلق بالمواصفات العالمية لنظم الإدارة البيئية (ISO14001)

2) دراسة ل:"عز الدين دعاس" بعنوان"آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعيةدراسة ميدانية بشركة الإسمنت عين التوتة "

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام الإدارة البيئية وتبيان أهمية تطبيق نظام الإدارة البيئية وأثار تطبيق هذا النظام من طرف المؤسسات الصناعية، فتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية البيئة لقيامها بمجموعة من الوظائف اللازمة لاستمرار الحياة، وإن عدم الاهتمام بالبيئة قد تسبب في حدوث مشكلات بيئية أثرت على قيامها بهذه الوظائف، والذي أدى إلى تهديد أمن وصحة الإنسان وبقية الكائنات الحية والموارد البيئيةوأدى تطبيق شركة الاسمنت لنظام الإدارة البيئية إلىتحقيق وفورات مالية في مجالات عديدة وزيادة الإنتاجية وذلك من خلال : ترشيده لاستخدام الموارد وتقليله من هدر الطاقة، تخفيضه لنسب المعيب في الإنتاج، تحسينه لكفاءة العمال، ضبطه للعلاقة مع الجاهزين وتحسينها، تحسينه لإنتاجية العمالوكذا تحسين سمعة وصورة الشركة في المجتمع، وتخفيض إنبعاثات الغبار والغازات المؤثرة على صحة السكان القريبين من الشركة.

3)دراسة ل: "بن محمد المالكي عبد الله" بعنوان "التحول نحو الاقتصاد الأخضر تجارب دولية"

تهدف هذه الدراسة إلى استعراض تجارب بعض الدول المتقدمة والرائدة في مجال التحول إلى الاقتصادالأخضر مثل التجربة الدنماركية والتجربة الكورية والتجربة البرازيلية وتجربة الإكوادور وتونس والمغربوالإمارات العربية المتحدة وغيرها،فتوصلت الدراسة إلى ضعف برامج التوعية الموجهة نحو البيئة والتحول نحو الاقتصادالأخضر وأهمية الوعي بأنماط الاستهلاكالمستداموالإنتاجالمستداموالاستثمارات الخضراء وغيرها من مكونات الاقتصادالأخضر و انخفاض الإنفاق على البحوث العلمية المتعلقةبالاقتصاد البيئي أو الاقتصادالأخضر و كذلك توصلت إلى أن هناك موارد لم تستغل الاستغلالالأمثل مثل مياه الأمطارالموسمية، والسدود لتوليد الطاقة الكهربائية، وطاقة الرياح وتدوير النفايات وتحويل النفايات إلى طاقة وطاقة المد والجزر وكذلك الموارد البحرية الأخرى وغيرها.

4) دراسة ل: " لحسين عبد القادر" بعنوان " السندات الخضراء كأداة لتمويل و دعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن المسار".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مستوى الاهتمام بموضوع الاقتصاد الأخضر القائم على حتمية لانتقال باقتصاديات تعتمد على مصادر الطاقات التقليدية الناضبة الملوثة للبيئة و لها انعكاسات سلبية إن على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي من جهة، و تغيرات المناخ من جهة أخرى إلى اقتصاديات خضراء قائمة أساسا على مصادر الطاقات الجديدة و المتجددة الصديقة للبيئة. و توصلت الدراسة إلى توفر السندات الخضراء التمويل لمشاريع منخفضة الانبعاثات الكربونية و تحافظ على البيئة، و يمكن أن تساعد البلدان على التكيف مع تغيرات المناخ و التخفيف من أثاره، و تعتبر السندات الخضراء هي أحد الحلول التي يعول عليها كثيرا لتمويل العديد من

المشاريع الخضراء في العالم، و كذلك توصلوا إلى أن مبادئ السندات الخضراء هي بمثابة توصيات للمنهجية في العمل توصي بالشفافية و الإفصاح.

الفصل الأول:

مفاهيم حول البيئة والجودة البيئية

تمهيد:

في الوقت الحالي حظيت البيئة وحمايتها باهتمام العالم بأكمله، هذا ما أدى إلىإصدار اتفاقيات وبروتوكولات دولية متضمنة لنصوص قانونية، وكل هذا من أجل الالتزام البيئي ووضع قوانين على مستوى كل دولة لحماية البيئة والمحافظة على استمرارية توازنها.

وبدأت جميع الدول تبادر للعناية بالبيئة، لأن حماية البيئة أصبحت من بين المشاريع التنموية الهامة لأنه تبين لهذه الدول إن حماية البيئة ليست ضرورية فقط لصحة الإنسانوإنما للتنمية أيضا، هذا ما أدى إلى تبني مجموعة من المقاييس العالمية للمؤسسات، من أجل حماية أكثر أطلق عليها المعايير البيئية والتي تساهم للتحول إلى الجودة البيئية.

تتمثل المعايير البيئية في الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلاتإنتاجها أوالمواد المكونة لها أوفي أساليب إنتاجها أوعبواتها أوطريقة تغليفها، ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية الصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف.

وبهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم حول البيئة والاقتصاد البيئي

المبحث الثاني: مدخل لنظام الإدارة البيئية

المبحث الثالث: ماهية الجودة البيئية

المبحث الأول: ماهية البيئة والاقتصاد البيئي.

أصبح الحديث عن البيئة من الإشكالات المعقدة، وأصبحت مشكلة البيئة تزداد تعقيدا وتشابكا، وكذا البحث في معضلة التلوث والتدهور البيئي والإجراءات الواجب إتباعها لحل مشاكلها والبحث عن مدى التوفيق بين البيئة والاقتصاد.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بالبيئة ومكوناتها في المطلب الأول، وعلاقة البيئة بالاقتصاد في المطلب الثاني، والمطلب الثالث تضمن العوامل المؤثرة على البيئة.

المطلب الأول:مفهوم البيئة ومكوناتها.

أولا: مفهوم البيئة:

يجب الإشارة هنا إلىإن كلمة "البيئة" في بحثنا هذا نقصد بها البيئة الطبيعة، وليست بيئة الأعمال والتي تعرف على إنها "كل العوامل المحيطة بالمنظمة والمؤثرة عليها" والبيئة الطبيعية هي جزء من بيئة الأعمال التي تحيط بالمؤسسةإن مصطلح البيئة ليس من السهل تعريف محدد له لتعدد المفاهيم المستخدمة لهذا المصطلح في كل فرع من فروع العلم المختلفة، فكل يعرفها حسب تخصصه.

1) مفهوم البيئة لغة:لقد جاء ذكر البيئة في القرآن الكريم في العديد من آيات في قوله سبحانهوتعالى: ''**وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**''[1]

وكلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أوأقام، فنقول (تبوأ فلان بيتا) أي اتخذ بيتا.[2]

2) مفهوم البيئة اصطلاحا:

نجد إن معظم العلماء قد وضعوا عدة تعاريف للبيئة، فقد عرفوها على إنها: "الإطارالمكاني الذي يعيش فيه الإنسان في إطار من علاقات تفاعلية وتبادلية مرتكزة على البعد الحضاري.[3]

وقد عرف مصطلح البيئة منذ القدم وكتب عنه علماء الإغريقواليونان، أول من استخدم هذا المصطلح هوالعالم الألماني أرنست هيجل عام 1866 ،فقد عرف البيئة بأنها: "العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه ويهتم هذا العلم بالكائنات وتغذيتها وطرق معيشتها، كما يتضمن

أيضا دارسة العوامل غير الحية مثل الحرارة، الرطوبة، الإشعاعات، الغازات، المياه، والهواء أوالخصائص الفيزيائية والكيميائية للأرض والهواء والماء ."[4]

كما يمكن تعريف البيئة بأنها: " المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية وفضاء ومنشآت أقامها لإشباع حاجاته. "[1]

1- سورة يوسف، الآية56.

2- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر، ص382.

3-إسماعيل نجم الدين زنكته، القانون الإداري البيئي (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012 ،ص28.

4-وفاء بلحاج ، التعويض عن الضرر البيئي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون اداري قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014 ص8.

ثانيا: مكونات البيئة:

1- البيئة الطبيعية:

يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية، وليس للإنسان أي أثر في وجودها، وتتمثل في الظواهر أوالمعطيات البيئة والتضاريس والمناخ والتربة والنبات والحيوانات، ولاشك إن خصائص البيئة الطبيعة هذه تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لنوعية المعطيات المكونة لها.[2]

2-البيئة البشرية:ويقصد بها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية وتشمل:

أ) **البيئة الاجتماعية:** وتشمل الخصائص الاجتماعية للمجتمع وحجمه وتوزيعه، علاوة على الخدمات الاجتماعية (النقل، الثقافة، السياسية، والصحة).[3]

وكذا التوقعات الاجتماعية وأنماط التنظيم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى، وبوجه عام تتضمن البيئة الاجتماعية أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الأفراد والجماعات التي ينقسم إليها المجتمع، تلك الأنماط التي تؤلف النظم الاجتماعية والجماعات في المجتمعات المختلفة.

ب) البيئة الثقافية: يعني بها الوسط الذي خلقه الإنسان لنفسه، بما فيه من منتجات مادية وغير مادية من أجل السيطرة على بيئته الطبيعية وخلق الظروف الملائمة لوجوده.

وعليه فإن البيئة الثقافية تتضمن الأنماط الظاهرة والباطنة للسلوك المكتسب عن طريق الرموز الذي يتكون في مجتمع معين من علوم ومعتقدات وفنون وقوانين وعادات وغير ذلك.

3-البيئة الاقتصادية: وتشمل على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، عناصر الإنتاج المختلفة مثل:[4]

رأس المال والتكنولوجيا والعمالة والأرض، وما يترتب على ذلك من دخول قومية وفردية تؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

4- البيئة الاصطناعية (المشيدة):يقصد بها كل ما أضافه الإنسان من عناصر ومعطيات بيئية تمثل نتاج تفاعله واستغلاله لموارد بيئته الطبيعية، ومن أمثلة هذه المعطيات: طرق النقل والمواصلات، العمرانوالمزارع وغيرها من معطيات الأنشطة البشرية.[5]

---

[1]-ماجد ارغب الحلو، قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، مصر، 2007 ،ص39.

[2]-نسيمة عقون، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، كلية، الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون خاص، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018 ص12.

[3]-راتب سعود، الإنسان والبيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ،ص19.

[4]-شاهد إلياس، عبد المنعم دخرور، معضلة الوضع البيئي ومقومات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة الدراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد السادس، جوان، 2017 ،ص51.

[5]-نزعي فاطمة الزهراء، تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ايزو14001 في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الجزائرية،

المطلب الثاني: علاقة البيئة بالاقتصاد.

يوجد بين الاقتصاد والبيئة علاقة تأثير وتأثر، حيث إن الاقتصاد والنشاط الاقتصادي يؤثر على البيئة والبيئة كذلك تؤثر على الاقتصاد وقبل التطرق إلى العلاقة بين البيئة والاقتصاد يجب أولا تعريف الاقتصاد البيئي.

أولا: الاقتصاد البيئي:

الاقتصاد البيئي هوفرع من فروع علم الاقتصاد يتناول مسألة التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية التي توفرها البيئة لعملية التنمية البشرية، وينظر الاقتصاد البيئي إلى مشكلتين الأولى مشكلة الآثار البيئية الخارجية والثانيةالإدارة السليمة لموارد الطبيعية والتوزيع الأمثل للموارد بين الأجيال.[1]

ويعرف على إنه "العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على التوازنات بيئية تضمن نموا مستداما ".[2]

ومنه فإن الاقتصاد البيئي يركز على تعنيف وتقييم تغيرات نوعية البيئة واستخدام السياسات البيئة لتوزيع الموارد بشكل كفء.

- يتميز الاقتصاد البيئي بمستويين:[3]

المستوى الجزئي: وهوجزء من اقتصاد المؤسسة ويهتم بتحليل علاقة المؤسسة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة.

ويهتم الاقتصاد الجزئي على مستوى المؤسسة ب:

- دراسة الاستثمارات البيئية التي تحد من أخطار التلوث.

- المساهمة في توجيه الإنتاج بما يقتضيه التوجهات والتعليمات واللوائح البيئة.

- دراسة وتحليل إجراءات حماية البيئة على المؤسسة وأهدافها وتأثير حماية البيئة على حسابات الأرباح والخسائر وتحليل الجدوى البيئية للمشاريع.

- إعطاء المعلومات حول تكاليف حماية البيئة ونفقات الاستثمار.

المستوى الكلي (الاقتصاد البيئي الكلي):

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017 ص129.

[1]- http://www.feedo.net/environment/ecology/environmentol economics.htm،Viewed: 26/02/2019

[2]-إبراهيم عطاري، دور اقتصاد البيئة في المحافظة على المحيط الإنساني، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس، المدية 6-7جوان 2006.

[3]-موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين المؤسسة الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنميةالمستدامة، جامعة 20أوت 1955 ،سكيكدة، بدون ذكر تاريخ النشر، ص.4-5

يتناول مشاكل البيئة على مستوى الاقتصاد ككل، ومن أهدافه الوصول إلى مستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستديم والذي يأخذ بعين الاعتبار المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا.
المسائل التي يعالجها اقتصاد البيئة الكلي:

– التقييم المادي والنقدي لأضرار البيئة، وكذلك تقييم التحسين البيئي الناجم عن السياسة البيئة والنشاطات الحكومية والخاصة.
– تحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية، وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئة.

– تحديد العلاقات القائمة ودراستها بين السياسة المالية للدولة والسياسة البيئية.

ثانيا: علاقة الاقتصاد بالبيئة:

العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تتجلى في جانبين، الجانب الأول يتمثل في اعتماد الأنشطة الاقتصادية على البيئة كمصدر للموارد الطبيعية اللازمة للأنشطة الإنتاجية الرامية إلى إشباع حاجات الأفراد وبالتالي فإن أي ضرر يلحق بالبيئة نتيجة لسوء الاستخدام يؤثر على كمية ونوعية الموارد، أما الجانبالثاني للعلاقة بين البيئة والاقتصاد، فيتمثل في إن البيئة هي مستودع مخلفات الأنشطة الاقتصادية سواء كانت الإنتاجية والاستهلاكية.
ونستخلص العلاقة بين الاقتصاد والبيئة فيما يلي:
1– يركز مفهومي الاقتصاد والبيئةعلى عنصر الموارد.
2– الهدف النهائي للاقتصاد والبيئة هوإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة وهذا الإشباع لن يتحقق إلا من خلال الموارد البيئة.
3– الإنسان والسلوك الإنساني هوالمحور الأساسي للدراسات المتعلقة بالبيئة.
4– تتمثل المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد ويعمق هذه الندرة التلوث البيئي ومن ثم فإن إدارة البيئة لا يمكن إن تنفصل عن مجال علم الاقتصاد.
وتقع العلاقة بين الاقتصاد والبيئة تحت قائمة العلاقات التبادلية التي يمكن التعبير عنها كالتالي:
– إن البيئة تقدم للاقتصاد الموارد الطبيعية التي تتحول عبر عملية الإنتاج والطاقة المستهلكة إلى سلع استهلاكية، ثم تعود هذه الموارد الطبيعية والطاقة في النهاية إلى البيئة في صورة مخلفات غير مرغوبة.
– ويتلقى المستهلكون أيضا خدمات بيئية مباشرة كالهواء النقي والمياه العذبة والترفيه والصيد والرحلات الخلوية.
وفي النهاية يستخدمون البيئة كمستودع للتخلص من هذه المخلفات الناتجة
عن استهلاك السلع والخدمات وبالتالي توصف العلاقة بين البيئة والنظام الاقتصادي بأنها نظام مغلق.

الشكل 01: العلاقة القائمة بين الاقتصاد والبيئة

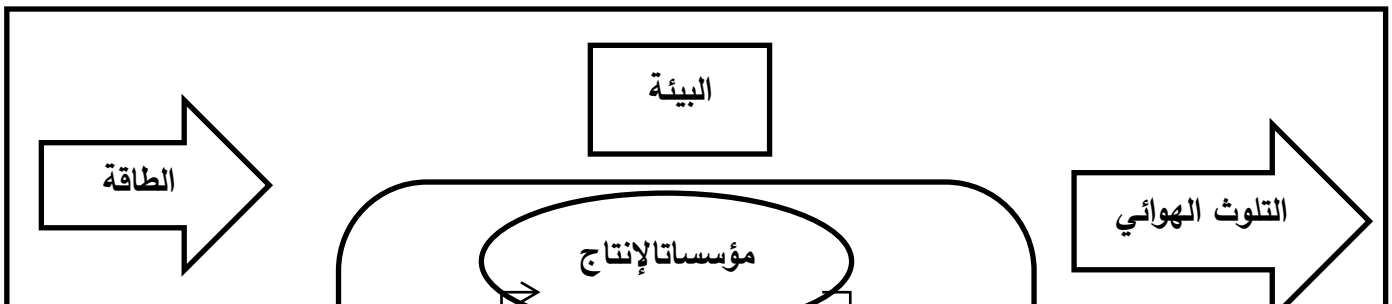

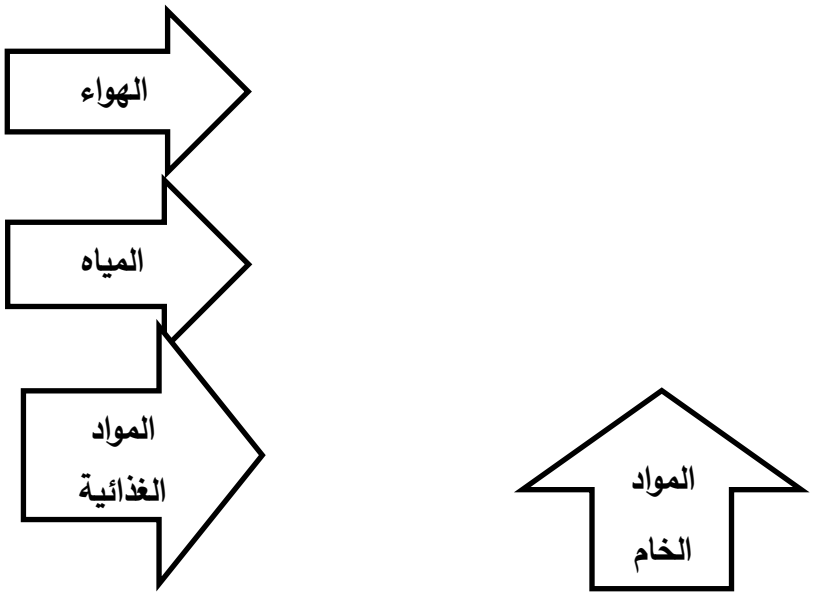

المصدر:دوناتوروماإنو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة ITA/006/SYR وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي(مصر) المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع الفاووالتعاون الايطالي،2000،مصر،ص45 .

من الشكل نستخلص إنالإنسان في إطار سعيه لحصوله على الغذاء وتلبية مختلف حاجياته الممكن الحصول عليها من بيئته؛ فإنه يستخدم الموارد الطبيعية في شكلها الخام ليتم تحويلها إلى منتجات تلبي حاجاته المتزايدة وبعدها يقوم بإفرازها على شكل نفايات صلبة وسائلة مؤدية في نهاية الأمر إلى تدهور المناطق الأرضية التي ترمى بها. ولكن إذا ما قمنا بتحديد مفهومنا لهذه العلاقة على كوكبنا والفضاء المحيط به نصل إلى نتيجة مفادها إلىإننا لا نمتلك نظاما مغلقا، بل هونظام مفتوح على اقتصاديات العالم الخارجي التي تعمل على استنزاف الموارد الطبيعية بالبلدان النامية مما يعمق من مشكلة تدهور البيئة.

وهناك الكثير من العوامل التي تؤدي إلى التدهور البيئي وتعمل بصورة مباشرة وغير مباشرة على زيادة الفقر، ومن بين هذه العوامل زيادة النموالسكاني الذي يعمل على تزايد معدلات استخدامات الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى قصر فترات تجديد هذه الموارد وانخفاضإنتاجية التربة ليعمل على تصحرها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على البيئة.

توجد الكثير من الأمور التي تؤثر على البيئة وتلعب دورا كبيرا في اختلال توازنها ومن أهم هذه العوامل مايلي:

أولا: التصحر.

لقد تم تعريف التصحر في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في نيروبي بكينيا عام 1977 بأنه: نقص في القدرة البيولوجية للأراضي مما يؤدي إلى خلق أوضاع شبه صحراوية، وذلك نتيجة لتدهور الأراضي والمياه والمصادر الطبيعية الأخرى تحت ضغوط بشرية وبيئية.[1]

أما التعريف العلمي للتصحر والذي يعبر عن وجهة نظر المتخصصين في العلوم الطبيعيةعلى إنه: التدهور الكلي أوالجزئي الذي يحدث في عنصر أوأكثر من عناصر الأنظمة البيئية مؤديا إلى تراجع خصائصها النوعية وتدني قدرتها الإنتاجية إلى الدرجة التي تصبح فيها هذه النظم البيئية غير قادرة على إعالة ما يعيش فيها من كائنات.[2]

ثانيا: التلوث البيئي.

التلوث البيئي يعني أي عمليّة اختلاط لأيّ مكون من مكوّنات الوسط البيئي، من ماء وهواء وتربةً، بمواد أوطاقة أوموجات ضارّة.

وهناك تعريف آخر للتلوث البيئي، يرى بأنه عبارة عن إدخال مواد أوطاقة في البيئة من شأنهاإن تسبب مخاطر صحية للإنسانوالأضرار بالمصادر الحياتية والأنظمة البيئية وإتلاف مصادر الوفاة والتداخل في الأساليب المشروعة للاستفادة من الموارد البيئية.[3]

ويعرفه البعض بأنه كل تغير كمي أوكيفي في مكونات البيئية الحية وغير الحية التي تقدر الأنظمة البيئية على استيعابه دون إن يختل توازنها.[4]

ثالثا: الاحتباس الحراري.

هوالارتفاع التدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلى القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض وسبب هذا الارتفاع هوزيادة انبعاث الغازات الدفيئة أوغازات الصوبة الخضراء.[5]

إن أشعة الشمس التي تصل مساحة الأرض تنعكس على التربة وترجع إلى الفضاء في شكل أشعة الحمراء بعض جزئيات المحيط الهوائي الذي يعمل كفضاء مانع لتسربات الحرارية وهذا ما يطلق عليه الاحتباس الحراري.

المبحث الثاني: مدخل لنظام الإدارة البيئية ايزو14001.

في وقتنا الراهن تسعى بعض المنظمات لإعطاء اهتمام كبير للاعتبارات البيئية في أهدافها وسياساتها واستراتيجياتها وخططها وكذا أعمالها، مما ينعكس لها بصورة حسنة ويدعم بقائها في السوق وزيادة في نسق تنافسها في السوق وربح مكانة في نفوس الزبائن في ظل استنزاف اللاعقلاني للموارد البيئية، وهوا الأمر الذي

---

[1] –المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2003 ،ص 37.

[2] –سعد الباشا وآخرون، أساسيات علم البيئة، دار وائل للنشر، عمان، 2003،ص60.

[3] – نعيم محمد الأنصاري، التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية دار دجلة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2009،ص19

[4] – راتب السعود، الإنسان والبيئة دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004،ص5

[5] – بيان محمد الكابد– النظام البيئي (تلوث– الهواء–الغلاف الجوي –الاحتباس الحراري).دار الراية،الأردن،عمان،2010،ص133.

أجبر الكثير من المنظمات على تبني نظام الإدارة البيئية حيث يساعدها على الرقابة والتخطيط والتطوير في المجال البيئي وتحسين أدائها البيئي مما يتلاءم ويتوافق مع سياساتها واستراتيجياتها، كل هذا وغيره سنعرضه في هذا المبحث والتطرق له من خلال ثلاثة مطالب ونبرز المفاهيم التي تدور في نظام الإدارة البيئية وتوضيح الحاجات الملحة لتبنيهوكل من ميزات وعيوب هذا النظام.

المطلب الأول:مفهوم نظام الإدارة البيئية ايزو14001.

توجد عدة تعاريف لنظام الإدارة البيئية من أهمها:[1]

تعريف المواصفة الفرنسية NFX 30200 نظام الإدارة البيئية بأنه" :مجموعة من التنظيمات الخاصة بالمسؤوليات، الإجراءات والعمليات والوسائل الضرورية لتنفيذ السياسة البيئية".

عرفت المنظمة "ISO" نظام الإدارة البيئية: "بأنه جزء من النظام الإداري الشامل الذي يتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤوليات والممارسات والإجراءات والعمليات والموارد المتعلقة بتطوير السياسة البيئية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها."

وعرفت غرفة التجارة الدولية نظام الإدارة البيئية بأنه: "عملية تصميم وإيجاد آلية شاملة تضمن عدم وجود آثار بيئية ضارة في منتجات المؤسسة وذلك عبر جميع المراحل بدءا بالتخطيط والتصميم وصولا للمنتج النهائي."

ويقصد كذلك بنظام الإدارة البيئية: مجموعة من السياسات والمفاهيم والإجراءات والالتزامات وخطط العمل والتي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه وتفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك

النظام كلا في اختصاصه، هذا بالإضافة إلى تطبيق هذه الأساليب والإجراءات في الواقع العملي وإعداد تقارير دورية عن نتائج ذلك التطبيق.

ويعرف نظام الإدارة البيئية حسب اللجنة الفنية 207 التابعة لمنظمة المقاييس على إنه: "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية".[2]

وبناء على ما سبق، يمكن اعتبار نظام الإدارة البيئية بأنه ذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المنظمة)يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور من خلال الوظائف الممنوحة له لتضع نظام

[1]-نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: إدارة البيئة (نظم ومتطلبات ISO (14000 الطبعة1 ،دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007 ،ص 122.

[2]-عثمان حسن عثمان: دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7 -8 أبريل 2008 .

الإدارة البيئية موضع التطبيق العملي والمسؤولية اتجاه المنظمة ، فتبدوهذه الإدارة كحلقة وصل بين المنظمة والبيئة الطبيعية بكل محتوياتها لتلاءم استمرار توافق النظامين معا دون وجود للنزاعات بينهما.

المطلب الثاني: مجال تطبيق ودوافع تبني نظام الإدارة البيئية.

سنتطرق في هذا المطلب لمجال تطبيق نظام الإدارة البيئية وكذا دوافع التبني لنظام الإدارة البيئية وهي كالتالي:

أولا: مجال تطبيق نظام الإدارة البيئية.

تطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي يمكن للمنظمة إن تتحكم فيها وذلك باستخدام وسائل تحكم تكون ذات تأثير عليها، هذه المواصفة لا تحدد خواص معينة للأداء البيئي، تطبق هذه المواصفة على كل منظمة ترغب في:

1 – تكوين نظام الإدارة البيئية، تطبيقه، تحسينه والمحافظة عليه.

2– التأكد من توافق المنظمة مع سياستها البيئية المعلنة.

3– إظهار توافقها مع هذه المواصفة من خلال :

أ– القيام بتقييم ذاتي وتقرير ذاتي؛

ب– البحث عن تأكيد توافقها من الأطراف ذات المصلحة مع المنظمة مثل الزبائن؛

ج– البحث عن تأكيد تقريرها من طرف خارج المنظمة؛

د– البحث عن تسجيل نظام إدارتها البيئية من طرف منظمة خارجية.

كل متطلبات هذه المواصفة يمكن الأخذ ا في أي نظام للإدارة البيئية، لكن مدى التطبيق يعتمد على عدة عوامل منها: السياسة البيئية للمنظمة، طبيعة أنشطة المنظمة (سلع وخدمات) والظروف التي تعمل فيها المنظمة.[1]

ثانيا:دوافع تبني نظام الإدارة البيئية.

[1]– ISO 14001: 2004، Systèmes de management environnemental، p. 4–10.

إن مواصفة نظام الإدارة البيئية ISO ليست الوحيدة في هذا المجال، ولكن نتيجة للاعتراف الدولي بها وإمكانية تطبيقها في كل أنواع وأحجام المؤسسات، بالإضافة إلىانتشارها المتسارع وتزايد أعداد المؤسسات المطبقة لها، وتتباين دوافع تبنيها من مؤسسة إلى أخرى حيث تقسم دوافع التبني إلى دوافع خارجية وأخرى داخلية.

– **دوافع خارجية:** وهي التي تتمثل بالضغوطات الخارجية التي ترغم المنظمة على تبني وتطبيق نظام الإدارة البيئية وتتمثل في:

●**طلب السوق:**يعتبر طلب السوق على المنتج المسؤول بيئيا أومقاطعة المنتج الضار بيئيا مباشرا لزيادة الوعي البيئي لدى المنتجين، والذي يدفعهم للعمل بالمواصفة بغرض تقليل المؤشرات البيئية على المستهلكين، من خلال الاهتمام الجدي والكبير بالجوانب البيئية وتصميم المنتج وإنتاجه وتغليفه والتصرف به، وعليه يزداد الطلب علىالمنتجات الصديقة للبيئة.[1]

●**مزايا السوق:** حيث تحصل المؤسسات التي يكون إنتاجها غير مضر على الحصة السوقية الأكبر، كونها تمكن الزبائن من تحقيق أهدافهم البيئية، بإنتاج منتجات بواسطة تكنولوجيا نظيفة وتبني مبادئ الإدارة غير الملوثة، فالحصول على شهادة البيئة ISO14001 يحسن صورة وشرعية المؤسسة، ويضمن بقاءها في السوق.[2]

●**المقرضين والمستثمرين:**تجابه المؤسسات ضغوطا متزايدة من جانب كل من المساهمين والمقرضين والمستثمرين للحصول على معلومات عن الأداء البيئي، فضلا عن المعلومات المتعلقة بالأداء المالي لها، وتتبع حاجة هذه الفئات لمثل هذه المعلومات لقناعتهم إن الممارسة البيئية السيئة قد تؤدي إلىزيادة الالتزامات وبالتالي المخاطر، مما يؤدي إلى تضاؤل الأرباح[3].

●**المتطلبات التعاقدية:**تمثل إدارة المجهز عنصرا حاسما لإدارة البيئية الخارجية، حيث تقوم المنظمات الأداء البيئي للمجهزين لتحديد احتمال وجود مسؤولية في إدارة العمل معهم، وتستطيع المنظمات تشجيع المجهز وطلب منه تحقيق أداء بيئي محسن، وغالبا ما يتم إشراك المجهزين في عملية التصميم، وأصبحت ضرورة الضغط على المجهزين وسيلة لتحسين أدائهم البيئي وإثبات مسؤوليتهم اتجاه البيئة[4].

[1]–يوسف جحيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، 2009،ص390.

[2]–Mouloud Kadfi، le développement durable le،l'entreprise et le certification. ISO14001 ، marché et organisation، N08، 2009/01، P206

[3]– عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علومالتسيير تخصص اقتصاد تطبيق وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010،ص45.

[4]–محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ،ص195.

●**المتطلبات الحكومية:**تلعب الدولة دورا حاسما في تعزيز وتفعيل الأداء البيئي، من خلال التشريعات والأنظمة البيئية بحيث تزايدت هذه الأخيرة في العقدين الماضيين وستستثمر في هذا الاتجاه وفي الدول المتقدمة ذات الأنظمة والتعليمات البيئية تعطي أهمية بالغة القصوى لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 كبديل عن الأنظمة والتشريعات المتشددة والمكلفة.[1]

الدوافع الداخلية(المزايا الداخلية):[2]

إن حصول المؤسسة على شهادة ISO 14001 يتيح لها تحقيق العديد من المزايا الداخلية:

●تحسين الأداء والفعالية داخل المؤسسة من خلال تخفيض عمليات الهذر في الطاقة والموارد الأولية.

●زيادة الكفاءة التشغيلية من خلال تقليل حالات عدم التطابق الذي يؤدي إلى تقليل الهذر والوقاية من التلوث وإحلال الكيماويات والمواد الأخرى.

●تخفيض التكلفة عن طريق إعادة الدورة الإنتاجية والبرامج الأخرى المشابهة وكذلك عن طريق إدارة أفضل للجوانب البيئية لعمليات المنظمة، وهذا بدوره يخفف من الضغط الموجه من الجهات الرسمية الحكومية وجمعيات حماية المستهلك وحماية البيئة لأنه يظهر جدية المنظمة اتجاه البيئة.

●القيمة الخفية لنظام الإدارة المقترح يقاس من خلال (الحزم المتابعة والفعالية).

●توفير آلية للرقابة والسيطرة على الطرائق الإدارية الحالية من أجل تكامل الأنظمةأول أجل إيجاد نظام لم يكن موجود.

●المساعدة على تدريب العاملين قدر تعلق الأمر بدورهم في حماية البيئة.

[1] – يوسف حجيم الطائي وآخرون، مرجع سابق، ص.391.

[2] – عز الدين دعاس، مرجع سابق، ص 46.

المطلب الثالث: ميزات وعيوب نظام الإدارة البيئية.

أولا:ميزات نظام الإدارة البيئية.

قد أظهر التنفيذ الفعلي لسلسة المواصفات القياسية الايزو14000 عدة مزايا مهمة هي:

-التوافق مع التشريعات والمعايير البيئية الواردة في السياسات البيئية المحلية.

-اعتراف المنظمات بأن تطورها متعلق بالمصادر البيئية على نشاطها وهذا ما يؤشر على عمق درجة الاهتمام بالبيئة.

-منع التلوث والحفاظ على المواد الأولية بما يساهم في تقليل التكاليف.

-إيجاد أسواق ومستهلكين جدد.

-تعزيز صورة المنظمة لدى الموردين والمستثمرين والأفراد والجهات الأخرى المتعلقة مع المنظمة وإيجاد لغة عالمية بسيطة ومفهومة لإدارة البيئة وحمايتها من التلوث.

ثانيا: عيوب نظام الإدارة البيئية.

وعلى الرغم من هذه المزايا المهمة وغيرها إلا إن هناك عدة انتقادات وجهت لهذه المواصفات والتي أشارت إلى العديد من نقاط الخلل أوالعيوب:

-يعتبر عودة إلى النظام البيروقراطي لما يستخدمه من إجراءات وخطوات دقيقة وتنفيذ سلسلة أوامر.

-إن النظام يهدف أساسا على مراعاة مصالح المنظمات الأخرى والبيئية على حساب عمل المنظمة.

-تكلفة المنظمة مبالغ طائلة كتكاليف الاستشارات وبرامج المراجعة الخارجية.

-هناك بعض الحالات المبهمة في المواصفة منها تحديد وتحليل الجوانب البيئية للمنظمة ووضع الأولويات والأهداف والغايات البيئية.[1]

[1] - تامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن، 2007،ص42.43.

المبحث الثالث: ماهية الجودة البيئية.

إن تلوث الهواء، الضجة، النفايات وبقية المكاره هي جزء من حياتنا في المجتمع العصري، لكن ليست كلها قدرا مكتوبا إذ هناك الكثير من الأمور التي يمكن القيام بها من أجل منعها أوتقليصها، فلمحاربة هذه الإزعاجاتوالعيش ببيئة أنظفوأكثر صحة يلزم تحقيق الجودة البيئية ولهذا تطرقنا في هذا المبحث إلى مختلف تعار يف الجودة البيئية في المطلب الأول وآليات تحقيق الجودة البيئية في المطلب الثاني وكذلك المعايير البيئية في المطلب الثالث.

المطلب الأول:مفهوم الجودة البيئية وأبعادها.

أولا:مفهوم الجودة البيئية:

- **مفهومالجودة:**

لقد شاع استخدام مصطلح الجودة كثيرا مؤخرا، فتعددت وتباينت التعريفات التي أوردها الباحثون والمهتمون بها ، ونورد أهمها بالآتي:

-فالجودة حسب AFNOR هي: " قدرة المنتج أوالخدمة لتلبية احتياجات المستخدمين" هذا التعريف ذوجانب تسويقي من خلال افتتاح السوق يثبت وجود التفكير التسويقي في المؤسسات يومنا هذا[1].

-وعرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة ASQC والمؤسسة الأوروبية لضبط الجودة EOQC الجودة بإنها : "المجموع الكلي للمزايا والخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أوالخدمة على تلبية حاجات معينة[2]."

ولقد وضح رواد إدارة الجودة عدة تعار يف للجودة وهي[3]:

-وضح رائد الجودةJuranالجودة بأنها: "مدى ملائمة المنتج للاستخدام، أي القدرة على تقديم أفضل أداء وأصدق صفات."

-كما بينFeigebaumالجودة بأنها: "الناتج الكلي للمنتج أوالخدمة جراء دمج خصائص نشاطات التسويق والهندسة والتصنيع والصيانة التي تمكن من تلبية حاجات ورغبات الزبون."

-وعرفها المهندس الياباني Taguchiبأنها: "تعبير عن مقدار الخسارة التي يمكن تفاديها التي قد يسببها المنتج للمجتمع بعد تسليمه. ويتضمن ذلكالفشل في تلبية توقعات الزبون، والفشل في تلبيةخصائص الأداء والتأثيرات الجانبية الناجمة عن المجتمع كالتلوث والضجيج وغيرها."

---

[1] Claude Demeure، Marketing، 6ème Edition،Dunod، Paris، 2008، P 143.

[2]-محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة iso 9000 و iso 14000 ،ط1 ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002

[3]-محمد عبد الوهاب العزاوي مرجع سابق، ص19

– نستنتج من خلال هذه التعريفات، بأن الجودة تعتبر تقديم السلع والخدمات وفقا لمواصفات والخصائص المطلوبة للاستعمال بما يلبي حاجات الزبون، كما قد تدرج الرفاهية في الجودة وقد يلعب السعر دورا هاما أيضا في تحديد جودة المنتج أوالخدمة. ولهذا قد تعمل المؤسسة جاهدة لتحقيق ذلك وتصميم الجودة بما يتوقعه الزبون من ما تقدمه له.

ويوضح الشكل الموالي مفهوم الجودة وفق الأهداف من إدارتها كما يلي:

الشكل رقم02:مفهوم الجودة:

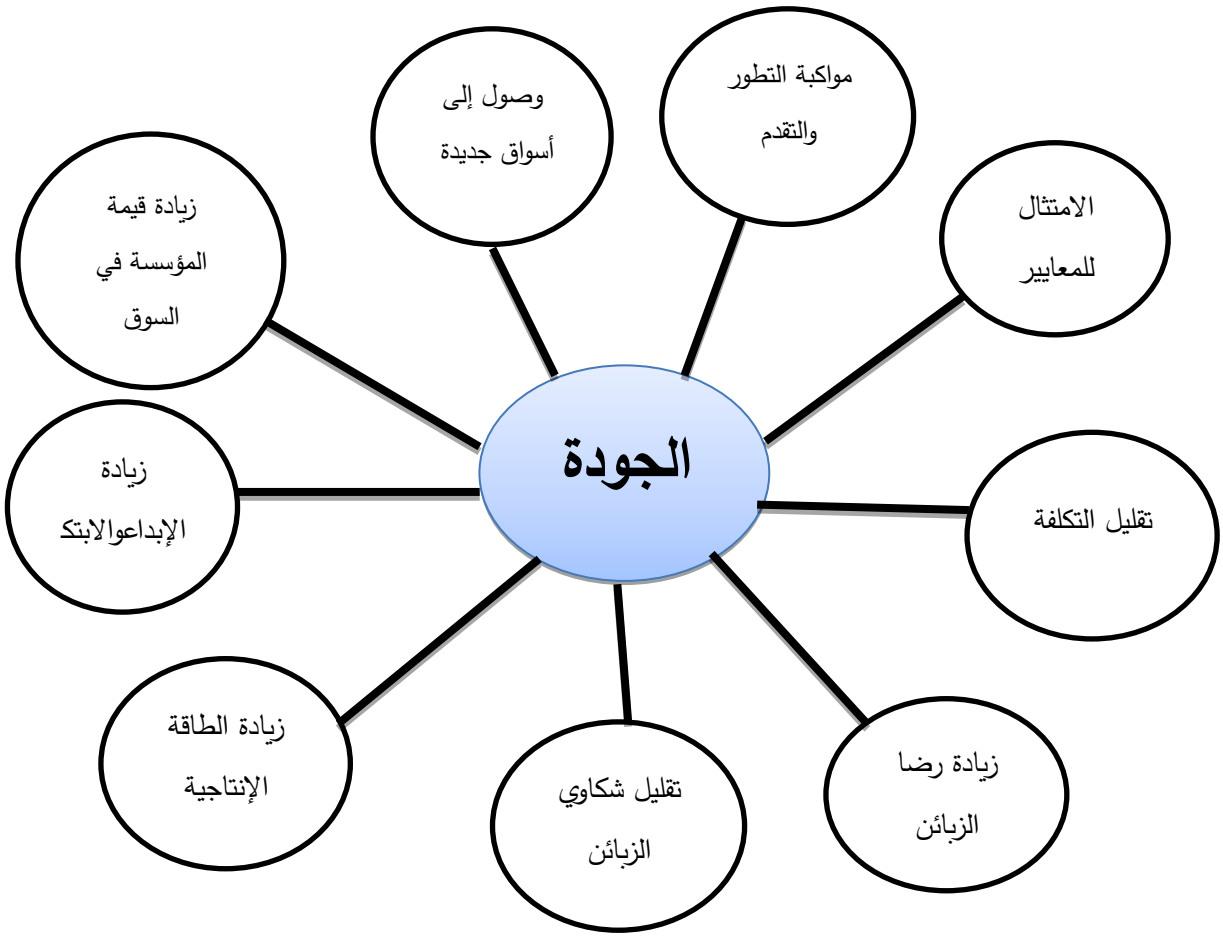

المصدر: خضر مصباح إسماعيل الطيطي، إدارة وصناعة الجودة –مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة، دار ومكتبة حامد للنشر، ط1 ،عمان، 2011 ،ص 25.

نستنتج من الشكل السابق، بأن الجودة ذات أهداف مرتبطة بالأداء التسويقي، فهي تؤدي إلى تقليل شكاوي الزبائن بالتالي زيادة رضاهم ، كما تسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية وتقليل التكلفة ما يساهم في زيادة ربحية المؤسسة، وكذلك زيادة حصة المؤسسة في السوق.

-مفهوم الجودة البيئية:

لقد تم تعريف الجودة والبيئة، وفيما يلي سيتم تعريف الجودة البيئية:

-عرفت **الجودة البيئية** علىإنها: "تحقيق متطلبات حماية المجتمع والطبيعة من خلال المساهمة في تقليل المؤثرات السلبية على البيئة ومنع وقوعها وتقديم منتج لا يؤثر سلبيا على الزبون ويكون صديقا للبيئة."[1]

-وعرفت أيضا إنها: "مفهوم معاصر في منظومة آليات حماية البيئة وصيانتها، ويقصد بها درجة مدى المحافظة على جودة مكونات البيئة الطبيعية والبشرية لأي مشروع وفق معايير دولية قياسية موحدة."

وهي أيضا: "عملية قياس الأداء البيئي وفق المعايير البيئية. "[2]

-كما عرفت **الجودة البيئية** على إنها: "مفهوم مستعرض يتضمن خيارات المؤسسة (التخطيط، الإسكان، النقل، الطاقة والصناعة....) كما يتضمن المعايير، الأهداف البيئية، الاستدامة ومعايير أكثر ذاتية مثل جودة الحياة وبالتالي، إن مفهوم الجودة البيئية يأخذ بعين الاعتبار ليس فقط حجم تأثير الخيارات الاجتماعية على البيئة على النطاق الواسع (الاقتصادي والبيئي)، ولكن أيضا كيفية تأثيره على السكان المعنيين بهذه الخيارات والحياة اليومية إنكانت جيدة أوسيئة. كما يمكن إن نعتبر إن الجودة البيئية تقاس تقريبا نسبة إلى الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لخيار المؤسسة المعنية ونتائجها البيئية والصحية على جودة الحياة، مرجحة القدرة على اتخاذ هذا الخيار مع مرور الوقت[3].

يمكنإن نستخلص مما تم عرضه، إن الجودة البيئية هي عبارة عن مطابقة خصائص المنتجات والخدمات للمواصفات العالمية بحيث تحقق حماية البيئة من خلال تقليل الآثار السلبية عليها.

[1]- عبد الكريم شوكال، طارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقا لمعايير الأيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية منالناحية البيئية، ملتقى وطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، ديسمبر 2010 ،ص 05

-خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ،ص 87.[2]

[3]- http://www.techno-science.net/?onglet=glossaire&definition=3546، consulter le : 29/08/2016.

ثانيا: أبعاد الجودة البيئية.

تتجسد الجودة البيئية في ثلاث أبعاد[1]:

1-الجودة المادية: وهي تتعلق بجودة مكونات البيئة المحيطة بالمؤسسة وجودة عناصر المؤسسة، وآلياتها من منظور بيئي.

2-الجودة السلوكية: التي تتعلق بسلوك العاملين في المؤسسة أوالهيئة المعنية اتجاه البيئة داخل المشروع وخارجه.

3- الجودة التفاعلية: والتي تتعلق بطموحات المؤسسة وقدرات البيئة وامكانياتها، وتتمثل في خطط التنمية المنفذة والمقترحة ومدى توافقها مع قدرات البيئة بما يحقق استمرارية العلاقة المتوازنة بين البيئة وخطط التنمية.

المطلب الثاني: آليات تحقيق الجودة البيئية.

تتمثل آليات تحقيق الجودة البيئية فيما يلي:[2]

- خلق إدارات خاصة بالجودة البيئية قدوة بإدارات الجودة الإنتاجية داخل المؤسسات تتولى الإشراف على برنامج الجودة البيئية داخل المؤسسة، ومسؤوليتها تحقيق الجودة البيئية داخل المؤسسة وحلقة الوصل بين المؤسسة والإدارة المركزية للجودة البيئية في الهيئات العامة للبيئة أووزارات البيئة.

- تفعيل دور إدارة الجودة البيئية بالهيئات العامة المعنية بالبيئة بما يزيد من درجة كفاءتها في تحقيق الجودة البيئية في مؤسسات وهيئات الدولة المختلفة. لذا ينبغي تنفيذ ما يلي:

- ❖ بلورة طرق قياس درجة الجودة البيئية وآلياتها وتوزيعها على الهيئات والمؤسسات المعنية كدليل استرشادي لإدارات الجودة في المؤسسات المختلفة.
- ❖ عقد دورات تدريبية تأهيلية لمسؤولي إدارة الجودة البيئية في المؤسسات المختلفة على كيفية استخدام وتطبيق القياسات الدولية والمحلية الموحدة للجودة البيئية.

- لماكان مبدأ الثواب والعقاب مبدأ أساسي لتقييم السلوكيات وتوجيهها في المسار البيئي التنموي الصحيح، فإن هذا المبدأ ينبغي إن يطبق على مدى الالتزام بآليات الجودة البيئية.

[1] - خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص 87.

[2] -خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع السابق، ص 88.

-ضرورة وضع برامج للتوعية البيئية للعاملين في المؤسسات والهيئات المختلفة بصفة دورية لخلق الحس والضمير البيئي لدى العاملين بما يصوب سلوكياتهم داخل الإطار البيئي السليم، واستشعار روح المسؤولية تجاه المحافظة على بيئة المؤسسة سواء الداخلية أوالخارجية بما يحقق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: المعايير البيئية.

أولا:مفهوم المعايير البيئية.

يقصد بالمعايير البيئية عموما على إنها " تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أوالمواد المكونة لها أوفي أساليب إنتاجها أوعبوتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجية أثناء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها". ووضع هذه المعايير لا يقصد فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات والأسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف[1].

يعني بكلمة معيار تدبير ينبغي الامتثال له، ويمكن إن يكون هذا المعيار طوعيا أوإلزاميا، ومن الناحية القانونية البحتة تبقى المعايير طوعية إلىإن ينص عليها قانون وطني كالأنظمة الفنية، فيجعلها إلزامية[2].

هي مجموعة من القيود الخاصةبمعالجة قضايا التلوث والأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحة التيتحدد مستويات إصدار العوادم، وتوصيفات واشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أوالمنتجات، وقد تذهب فيأقصى صورها إلى حضر ممارسة أنشطة معينة أوعدم السماح بدخول سلعة معينة لم تراعى فيها المعايير والقيود المفروضة نظرا لما يترتب عليها من مخاطر بيئية.[3]

ولقد عرفتها المنظمة العالمية للتجارة على إنها التدابير التي لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية، وهي بذلك تركز على الشروط المتعلقة بالمنتج أوبعملية التصنيع أوالإنتاج وكذلك الإجراءات المرتبطة بتطبيق تلك الشروط بما في ذلك تحديد المصطلحات والرموز وشروط وضع العلامات.

[1]- عبد السالم مخلوفي، و سفيان بن عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني الملتقى الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة بشار،بشار،2012،ص03.

[2]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية. الأمم المتحدة، 2005،ص03.

[3]-حسين الفتلاوي سهيل. منظمة التجارة العالمية. دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،عمان،2006،ص35.

أما منظمة الإسكوا فعرفت المعايير البيئية على إنها المعايير التي لها آثار على إدارة البيئة الطبيعية والبيئة التي وضعها الإنسان كما لها آثار مرتبطة بحماية صحة البشر والحيوانات والنباتات، كما رأت منظمة الإسكوا إن المعايير البيئية هي عبارة عن أداة تستعملها الحكومات في إدارة الإنتاج والاستهلاك المحليين.[1]

ثانيا: أقسام المعايير البيئية:[2]

1- معايير متعلقة بالهواء:

وهي الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد كيميائية وغبار وأتربة ضارة بالإنسانوبمكونات البيئية المختلفةكالنبات والحيوان وغير ذلك ويعرف بأنه كل ما يتم طرحه من قبل الإنسان بصورة مباشرة أوغير مباشرة من طاقة أوالهواء، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات تؤذي الطبيعة وإلى حدوث أضرار بالصحة الإنسانيةوالأنظمة الطبيعية.

2- معايير متعلقة بالتلوث المائي:

يعرف التلوث المائيبأنه يعد كل مجرى مائي ملوثا عندما يتغير بشكل مباشر أوغير مباشر تركيب أوحالة مياه ذلك المجرى، وذلك نتيجة لعمل إنساني، وقد عرف نظام صيانةالأنهار رقم25 في التشريعات البيئية التلوث المائي بأنه التغيرات الفيزيائية أوالكيميائية أوالبيولوجية أوالصفات الجمالية التي تحدث في المياه، وتؤدي إلى تغيير نوعيتها حيث تصبح ضارة بالجهة المستفيدة منها أوضارة بالبيئة المحيطة بها.

3- معايير متعلقة بالأرض:

نتيجة لممارسة الإنسان لنشاطاته تتعرض الأرض للعديد من الفضلات منها الغازية المتحررة في الجووالسائلة التي تصرف في المياه والصلبة التي تترك في التربة أوالإشعاعات، والتي تتفاعل مع المكونات العضوية للتربة بما يحتويه من أحياء بيولوجية مؤذية إلى تغيير خصائصها الكيميائية والفيزيائية كما إن زيادة استخدام الأرض يشكل تهديدا لها، ففي فترة الثمانينات من القرن العشرين أصبحت الأرض تستخدم على نحوأكثر كثافة على المستوى العالمي، فقد كأن هكتار الأرض الزراعية تنتج 7.1طن في المتوسط ولكنه الآن ينتج 2.3 طن

[1]-Economic and social commission for western Asia ،Environnemental standards and keyeconomicsectorsunited nations، 5 July 2005،p 3-10.

[2]- بسام أحمد عبد الله البامرني، و علي الجميل سرمد كوكب. دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار .نموذج مقترح لمحافظة ننوي. مجلةالتنمية الرافدين،17جانفي2013،ص166-167.

خلاصة:

ومما سبق يمكن القول إن حماية البيئة ونموها يعتبر ركنا أساسيا للتنمية، لأنه بدون تنمية تبقى الموارد غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة، وللمحافظة على البيئة لابد من تطبيق المعايير البيئية فهي المعايير التي لها آثار مرتبطة بحماية صحة البشر والحيواناتوالنباتات، حيث احتلت هذه المعايير موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وأصبحت مراعاة تطبيقها من أهم الشروط التصديرية لعديد من الأسواق العالمية والمحلية، وهذه المعايير تعتبر وسيلة مساعدة للمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

الفصل الثاني:

مدخل عام حول الاقتصاد الأخضر

تمهيد:

اكتسب الاقتصاد الأخضر اهتماما دوليا بارزا منذ الفترة الحديثة، بحيث جاء الاقتصاد الأخضر بديلا للاقتصاد التقليدي أوما يعرف بالاقتصاد الأحفوري مثل: البترول والغاز الطبيعي والفحم وظهر بقوة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ليقدم حلول حول مشكلات الفقر والبطالة فأصبح بذلك مطلبا أساسيا وحتميا وذلك من أجل الحد من التدهور البيئي.

بحيث يرى الكثير من الاقتصاديين وعلماء البيئة إن التحول نحوالاقتصاد الأخضر هوالأمل لإصلاح ما أفرزته النظم الاقتصادية التقليدية، ويرون إن الاقتصاد الأخضر هوالطريق المثالي لتحقيق التنمية المستدامة، وبذلك فإنالانتقال أوالتحول نحوالاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من قمة إلى القاعدة.

وعلى هذا الأساس سنركز في هذا الفصل على السرد النظري كمختلف المفاهيم المتعلقة بالاقتصاد الأخضر ومحاولة معرفة كيف يتم التحول نحوالاقتصاد الأخضروذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام حول الاقتصاد الأخضر

المبحث الثاني: أساليب تمويل وأهداف والجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: إستراتيجيةالتحول نحوالاقتصاد الأخضر

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الأخضر.

لا شك إن خيبة الأمل في النظام الاقتصادي السائد والإحساس بالإرهاق النابع عن الأزمات المتزايدة الانهيارات في أسواق المال ساهم في فتح طريق للتقدم نحوطريق اقتصادي جديد ألا وهوالاقتصاد الأخضر، فيعد الاقتصاد الأخضر الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة،فبفعاليةأدواته تتحقق التنمية المستدامة.

لهذا أردنا في هذا المبحث دراسة الاقتصاد الأخضروكيفية تطورهوخصائصه وأهميته.

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الأخضر وخصائصه.

أولا: مفهوم الاقتصاد الأخضر.

في البداية يجب إن نوضح ما هومفهوم كلمة الأخضر تعني هوكل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط إن يكون صديق لها والذيلا يسبب لها أية ملوثات أوعلى الأقل الذي يضيف أويزيد علي البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر أويؤدي إلى تدهورها.[1]

يعرف الاقتصاد الأخضر وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:[2] هوذلك الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين في رفاهية الإنسانوتحقيق المساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية ومن الندرة الإيكولوجية للموارد ويمكن إن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في ابسط صوره وهوذلك الاقتصاد الذي يقلل من الإنبعاثات الكربونية ويزداد فيه كفاءة استخدام الموارد ويستوعب جميع الفئات العمرية.

أما البنك الدولي فيعرف الاقتصاد الأخضر: "بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية بحيث يحد من الأثر لتلوث الهواء والآثار البيئية كما يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية ولابد إن يكون النمو شاملا.[3]

يعرف الاقتصاد الأخضر أيضا بأنه: اقتصاد يعتمد على التنمية الخضراء واحترام البيئة وترشيد استخدام الموارد، فهويستخدم الموارد والطاقات بشكل صحيح ومناسب للبيئة ويحافظ عليها دون أية

---

[1]– ساندي صبري و آخرون ، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية و المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية و الأساسية ، مصر 2017 ،ص 5.

[2]– محمد أحمد بن فهد، بناء اقتصاديات خضراء شاملة، رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرض الأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا من 28 أكتوبر/ تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني2013.

[3]–هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، إبراهيم كاطح علو الجواني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى ،دار الأيتام للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن و2006،ص 42

مساهمة في حدوث إنبعاثات كربونية تؤثر سلبا على البيئة والإنسان ويرتكز مفهوم الاقتصاد الأخضر على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية.[1]

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عرفت الاقتصاد الأخضر بأنه: " ذلك النموالاقتصادي الذي يحافظ على الثروات الطبيعية اللازمة للاستمرار ويؤمن الموارد والخدمات البيئية الضرورية الإنسان.[2]

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريفا شامل لاقتصاد الأخضر على النحوالتالي:

الاقتصاد الأخضر هوذلك الاقتصاد الذي يعتمد أساسا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والإنصاف الاجتماعي، وذلك من خلال حسن استخدام الموارد الطبيعية والتقليل من نسبة إنبعاثات الكربون في الهواء حفاظا عل النظام الإيكولوجي من التدهور، ولذلك يدعوالاقتصاد الأخضر إلى اعتماد مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة واستبعاد الطاقة الأحفورية.

يعمل كذلك الاقتصاد الأخضر على دعم وتحفيز قطاعي العام والخاص على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة للحد من الكوارث الطبيعية والمادية التي تحدث بكثرة في الآونة الأخيرة، والندرة الإيكولوجية، والتقليل من استنزاف الثروات الطبيعية، ضف إلى ذلك خلق ووظائف جديدة تسمى بوظائف خضراء من أجل التخفيف من شدة الفقر، وهذا لا يتحقق إلا باعتماد سياسات وتشريعات سليمة وواضحة تلزم على ذلك.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الأخضر.

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز الاقتصاد الأخضر نذكر منها :[3]

1_ الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة ولا يعد بديلا لها.

2_ الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد الأربعة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية أوالإدارية.

3_ ضرورة مواكبة الاقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.

4_ ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

[1]– حسام الدين نجاتي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251 الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي2014ص 20

[2]– حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قانون البيئة حقوق و العلومالسياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2015/2014 ، ص 141

[3]– د. عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر و رهان التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تيارت، 9 جوان 2017 ص 569

5_ ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد كوسيلة لفرض قيود تجارية أوشروط على المعونة أوعلى تخفيف الدين،وينبغي إن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية،ومنها مثلا الإعانات الضارة بيئيا .

6_ يجب إن يعر الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية .

7_ يجب إنيرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الأخضر.

إن مفهوم الاقتصاد الأخضر نشأ في البداية كمسار مقترح للتغلب على الأزمات المالية والغذائية والمناخية، وفي هذا السياق أطلقت مبادرة الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر في عام 2008ونصت على إنالانتقالإلى الاقتصاد الأخضر هوعبارة عن عملية إعادة تشكيل لمشاريع الأعمال والبنية الأساسية، بحيث تستطيع تحقيق عائدات أفضل على استثمار رأس المال الطبيعي والبشري والاقتصادي، وتستطيع في الوقت نفسه الحد من إنبعاث غازات الاحتباس الحراري وتخفيض الكمية المستخرجة والمستعملة من الموارد الطبيعية، وتقليل النفايات، والحد من التفاوت الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتغلب على الأزمات المتجددة وأهمها:[1]

الأزمة المالية: والتي اجتاحت العالم عام ،2007– 2008 حيث أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية صعبة في معظم دول العالم، نتج عنها ديون متزايدة على الحكومات وضغوط على الصناديق السيادية ،وانخفاض السيولة النقدية.

الأزمة الغذائية: ازدادت حدة الأزمة الغذائية خلال العامين ،2008–2009بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية جزئيا الناجم عن زيادة في تكاليف الإنتاج ،والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة.

أزمةالمناخ: برزت أزمة المناخ كأولية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف والتخفيف من أثارها.[2]

وفي إطار مواجهة الأزمات العالمية السابق ذكرها تمحور مفهوم الاقتصاد الأخضر في بداية انطلاقاته في العام 2008وتطور بعد ذلك ليصبح أكثر شمولا، كما توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق

[1] – اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنظمة العربية ، العدد الأول، الأمم المتحدة ، نيويورك، 2011، ص4
file:///C:/Users/WORK/Downloads/E_ESCWA_SDPD_2011_WG.5_4-AR%20(3).pdf

[2]–أوصالح عبد الحليم ، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، المؤتمر الدولي حول المنتجات و تطبيقات الابتكار و الهندسة المالية ،جامعة سطيف 1 ،5_6 ماي 2014 ص 05

النموالاقتصادي الأخضر على المدى القصير ليشمل استراتيجيات لوضع نماذج التنمية الاقتصادية في اطار تعزيز الجهود المبذولة في تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل[1]

المطلب الثالث: أهمية الاقتصاد الأخضر.

إنللاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وواضحة في الحفاظ علي البيئة فإنه يعمل علي تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى تمكين العدالة الاجتماعية مع العناية في الوقت ذاته بالرخاء الاقتصادي، لذلك يمكن إن توجه الدراسة نحوأهمية الاقتصاد الأخضر الذي توضح من خلاله خمسة مكونات رئيسيه وهي:

1-الاقتصاد الأخضر محور لإزالة الفقر:[2]

يعد الفقر المستدام أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفير القروض وفرص الدخل وتامين حقوق الملكية، لذلك يساهم الاقتصاد الأخضر في التخفيف من حدة الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء، بالإضافة إلى توفير وزيادة وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والطاقة والنقل والصحة وأصبح ذلك ضروريا وخاصة في الدول منخفضة الدخل.

2- الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية:

يهدف الاقتصاد الأخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالأساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبني التحتية الخضراء إدارة النفايات وغيرها كما ترتبط الوظائف الخضراء بالعمالة في الصناعات التيُ يعتبر إنها تنتج منتجات وخدمات خضراء مع اختلافات في النطاق. يمكن للاقتصاد الأخضر إن يولد حجم كبير من النموووكذا خلق فرص للعمالة، مع تحقيق فوائد بيئية واجتماعية كبيرة وبالطبع فإن الطريق تحفه العديد من المخاطر والتحديات. حيث إنانتقالإلى الاقتصاد الأخضر سوف يتطلب من زعماء العالم أيضا والمجتمع المدني والشركات العالمية الكبرى إن تدخلإلى هذه المرحلة الانتقالية معا،وسيتطلب اجتهادا مستمرا من جانب واضعي السياسات.[3]

---

[1]-منيرة سالمي، منى مسغوني،إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر ، 2011ص186

[2]- مقدمة في النظرية و السياسة و التطبيق تأليف مولي سكوت كاتو ترجمة علا اصلاح مجموعة النيل العربية ص78

[3]- أرجيلوس أمال،خيرجة حمزة ، الاقتصاد الأخضر و دوره في تنمية الوظائف الخضراء ، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار ، المجلد 3 ، العدد 3 ،سبتمبر 2015، ص9

3-الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلىإن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية، كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة علي الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا لسياسية الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزمن، ومن أهمها التعريفة التفصيلية فإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن إن تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية.[1]

4- الاقتصاد الأخضر يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة:[2]

يمكن لاقتصاد الأخضر إن يشجع من كفاءة الموارد وذلك بداية من إنه سوف يواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة علي إن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة إنتاج الثروة باستخدام قدر اقل من موارد الطاقة والمواد، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النموالاقتصادي وارتفاع مستوي المعيشة آمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد وأخيرا يمكن إن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفائه أنظمة القطاع والزراعة في تامين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل.

[1] – احمد بشارة ،التنمية المستدامة ..أبعادها. مؤشراتها، مصر العربية،82 أكتوبر 5

[2] – أحمد خضر ، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة الي التنمية المستدامة –ملف مجلة العلوم و التكنولوجيا' مرسل من دكتور رأفت ميسال معهد للأبحاث'ص4.

المبحث الثاني: أساليب تمويلوأهداف والجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.

تتبلور فكرة "التمويل الأخضر" من خلال "التخضير"، بحيث يعد أهم أدوات التي تساهم في تعزيز والتزام الدول بالعمل المناخي، وأصبح التحول نحوالاقتصاد الأخضر ضرورة ولم يعد خيار بسبب مستويات الضرر التي تسببها الممارسات الاقتصادية التقليدية على مجمل الحياة، وهذا التحول يتطلب بناء استراتيجيات وسياسات صحيحة تساعد على تحقيق هذا التحول وكذلك توفير التمويل لذلك.

المطلب الأول: أساليب تمويل الاقتصاد الأخضر.

أولا:الصيرفة الخضراء :أدانت العديد من مؤسسات المجتمع المدني البنوك بتمويل المشروعات ذات الضرر البالغ على البيئة والمجتمع. مما دفع المجتمع المدني والمؤسسات غير الهادفة للربح في مختلف إنحاء العالم إلى ممارسة الضغوط على البنوك من أجل إدماج الاعتبارات البيئية في برامج الإقراضوأنشطتهم اليومية على نحويؤكد مسؤولية المصارف عن أعمالهم، من هنا برزت أهمية الصيرفة الخضراء التي تمثل اتجاها جديدا للصيرفة والذي يسعى إلى توفير الدعم المالي المنخفض التكلفة وطويل الأجل لمشروعات الطاقة النظيفة منخفضة الكربون.

تعرف الصيرفة الخضراءبأنها شكل من أشكال البنوك، مشابه للبنك العادي أوالتقليدي إلا إنه يعطي اهتمام خاص للعوامل البيئية والاجتماعية، ضمن الخدمات التي يقدمها لعملائه والترويج للأنشطة الصديقة للبيئة والتي تتضمن تنمية اقتصادية كبيرة وتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة.[1]

ثانيا : السندات الخضراء :تمثل الصكوك أوالسندات الخضراء إحدى الأدوات المالية الحديثة نسبيا، حيث أصبحت تحظى باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة، كونها توجه خصيصا لمساندة مشروعات متصلة بالمناخ أوالبيئة، وهذا الاستخدام المحدد للأموال التي تتم تعبئتها لمساندة تمويل مشروعات معينة هوالذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية.

تعرف السندات الخضراء على إنها:سندات ذات دخل ثابت تمول الاستثمارات ذات الفوائد البيئية والمتعلقة بالمناخ ويمكن إن تكون السندات الخضراء بمثابة تحوط ضد المخاطر المالية ذات الصلة البيئية.[2]

وتعرف على إنها عبارة عن قرض صادر في سوق من قبل شركات للمستثمرين لتمكينهم من تمويل مشاريعهم المساهمة في التحول الإيكولوجي (الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة،الإدارة المستدامة للنفايات والمياه،

[1]– road mozillalon، green bankinggoing green، international journal of economics finance and managementscience, volume 3، 2015، p 32

[2]– لطفي المخزومي، شاهد الياس دفرور عبد النعيم ، التمويل الأخضر . الفرص و التحديات ، مجلة نماء للاقتصاد التجارة عدد خاص جامعة أبريل 2018 ص178الوادي،

الاستخدام الأمثل للأراضي والنقل النظيف والتكييف مع تغير المناخ ...) وتختلف عن السندات التقليدية في الطابع الأخضر للمشاريع الممولة.[1]

تختلف عن باقي السندات من حيث:

–المصدر: قد تكون من المؤسسات المالية الدولية ، الحكومات، البنوك العام، الشركات التجارية، بنوك التنمية.

–قيمة المعدل: قد تكون بمعدلاتمعدومة ، وبسعر فائدة ثابت، أومعدل عائم أومرتبط بمؤشرات الأداء البيئي.

–التوريق:دعم من أصول مؤسسات الإصدار مثل الرهون العقارية أوقروض القطاع العام، أوالمضمونة من الطرف الثالث.[2]

ثالثا: الجباية البيئية:

تعرف الجباية البيئية من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE على إنها "جملة من الإجراءاتالجباية التي يتسم وعاؤها (منتجات، خدمات، تجهيزات،إنبعاثات.)بكونه ذات تأثير سلبي على البيئة".[3]

تعد الجباية البيئية من أنجح الوسائل الحالية لحماية البيئية والأكفأ على الإطلاق، وذلك لان الجباية البيئية المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة تهدف إلى التعويض على الضرر الذي يتسبب فيه التلوث، على الاعتبار إن الحق في البيئة النظيفة هوالحق المطلق لجميع الأفراد، وفي نفس الوقت هي وسيلة للردع من خلال الإجراءات العقابية التي تنجر على عدم الدفع من طرف المكلف.

[1]– https:// www.ecologique – solidaire.gov.fr/obligations –vertes (11.02.2019، 20 :04)

[2]–لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل و دعم عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن المسار، تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد4 العدد8 جامعة أحمد دارية أدرار الجزائر 2018، ص 271

[3]–بوقيمة سعاد الجباية البيئية في الجزائر واقع وأفاق ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، كلية علوم اقتصادية و التسيير و العلوم التجارية .العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014–2015 ص89

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد الأخضر.

يسعى الاقتصاد الأخضر إلى الدمج بين شروط تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة، فالاقتصاد الأخضر هووسيلة من الوسائل التي تحقق التنمية المستدامة ويساهم في الحد من استنزاف الثروات الطبيعية والآثار السلبية للتنمية على البيئة وخلق فرص عمل للحد من الفقر، وتظهر أهم أهداف الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

أولا: تحقيق التنمية المستدامة:يمكن الانتقالإلى الاقتصاد الأخضر من تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر خاصة إن عالم اليوم يشهد مخاطر جامه تتطلب إعادة التفكير في المناهج والسياسات، ويجب إن يعرف الجميع إن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت الدول في إيجاد ثروات جديدة ونماذج الاقتصاد البيئي للحد من التهميش الاجتماعي واستنزاف الثروات، تبقى التنمية المستدامة هدف حيوي على المدى البعيد وذلك بتخضير الاقتصاد.

ثانيا: تخفيف من الفقر:مازال الفقر يميز أغلب الدول الخاصة الدول النامية وهوما تعكسه التفاوت الاجتماعية وعدم المساواة في الوصول إلى خدمات التعليم والصحة ومن بين خصائص التي يقدمها الاقتصاد الأخضر هوقدرته على تقديم خيارات متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الأنقاض من الموارد الطبيعية للبلاد.[1]

ثالثا: توفير صناعة الخضراء ومؤسسات المستدامة: إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرار ومراعيا للبيئة يستند على أنماطإنتاج واستهلاك مستدامة، وذلك يتطلب التغيير في ممارسات معظم الشركات وإجراء تغييرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد مما يسمح للمؤسسات بالاستثمار وتبني أنماط جديدة، إضافة إلى ذلك يتجلى دور الاقتصاد الأخضر في انطلاق من سوق عمل ملائم والتقدم في مجال التنمية المستدامة. [2]

رابعا: توفير الوظائف الخضراء: ويقصد بالوظائف الخضراء تلك التي تكفل تخفيف الأثر البيئي للشركات والقطاعات الاقتصادية وتؤدي إلى تخفيض مستوياته إلى حدود يمكن تحملها،ومن أمثلة هذه الوظائف تلك التي توجد في قطاعات كثيرة من الاقتصاد كالطاقة وإعادة التدوير المخلفات وفي الزراعة والتشييد والمباني،وكل هذه الوظائف من شأنهاإن تسهم في تخفيض استهلاك الطاقة وحسن استخدام المواد الأولية والمياه من خلال استراتيجيات تعمل على تخليص الاقتصاد من الكربونوتقليل إنبعاثات غازات الدفيئة. وتخفيض أوإزالة جميع أشكال النفايات والتلوث وحماية إصلاح النظم البيئية البيولوجي .

---

[1]–شريف اسماعيل،عبدات عبد الوهاب،إشكاليةمساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة و محاربة الفقر في الجزائر، العدد 12، جامعة الجزائر3، 2015 ص223–224.

[2]–مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول الأردن، المغرب، والجزائر مذكرة لنيلشهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي .2018–2019 ص42.

وقد أعطى تقرير عام 2008 المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية، لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال تعريفا عاما للوظيفة الخضراء :" على إنها أي وظيفة لائقة

تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة واسترجاعها سواء في الزراعة أوالصناعة أوالإدارة". وهذه الوظائف من الناحية العملية:

-تخفيض استهلاك الطاقة والمواد الخام.

-تحد من إنبعاثات غازات الدفيئة.

-تقلل النفايات والتلوث.

-تحمي النظم الايكولوجية وتسترجعها.

- تمكن المنشآتوالمجتمعات المحلية من التكيف مع تغير المناخ.

ومن العناصر المهمة في هذا التعريف للوظائف الخضراءإن للوظائف يجب ألا تكون خضراء فحسب بل لائقة أيضا، أي وظائف منتجة وتوفر مدا خيلوحماية اجتماعية كافية وتحترم حقوق العمال وتمكنهم من المشاركة في اتخاذ القرارات التي ستؤثر على حياتهم ،يشمل هذا التعريف الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة،والوظائف الخضراء هي العمل اللائق الذي يحد من التأثيرات السلبية للنشاط الاقتصادي مما يؤدي في نهاية المطاف إلى المنشأة الاقتصاديات المستدامة.[1]

[1]-سمية شاكري ،الاقتصاد الأخضر كآلية لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جيل الحقوق، العدد 15 طرابلس .ليبيا ، يناير 2017 ص153 ص154.

المطلب الثالث: الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر.[1]

أولا: الطاقات المتجددة.

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تخفيف أثار تغير المناخ حيث إن نظام الطاقة الحالي الذي يقوم على الوقود الاحفوري يعد من أكبر أسباب تغير المناخ ومسؤول عن زيادة نسبة الإنبعاثات الكربونية والغازات المسببة للاحتباس الحراري،وإن الطاقة المتجددة تمثل فرصة اقتصادية رئيسية،ويتطلب هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة والتي تتمثل في:

-الطاقة المتجددة التقليدية "طاقة الكتلة الحيوية":

وتعتمد على استعمال مواد الكتلة الحية (البيوماس) والغاز الحيوي وتشمل أيضا المخلفات العضوية النباتية والحيوانية التي يمكن معالجتها عن طريق التخمير البكتيري أوالاحتراق الحراري.

-الطاقة المتجددة الجديدة:

هي تتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، طاقة الحرارة الأرض الجوفية.

ومن العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقالإلى الاقتصاد الأخضر هي تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحةسبل الحصول عليها، كما إن الابتكارات التكنولوجية في وقتنا الحالي تساعدنا على إيجاد ذرق إنتاج أكثر نظافة واستدامة، فلا بد من الاهتمام بالبحث العلمي وأساليب تطوير استخدام الطاقة لتكون في صالح المناخ وقليله الإنبعاثات.

ثانيا: العمارة الخضراء

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر التركيز على العمارة الخضراء والتي تتمثل في استخدام مواد صديقة للبيئة وتحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية،وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية رغم زيادة الطلب عليها،وذلك لتقليص الإنبعاثات التي تغيير في المناخ،ويعتبر التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة،وسيكون لهذا البناء تأثير بعيد المدى يشجع على التحول أليه لتحقيق التنمية المستدامة ونموالاقتصادي.

[1]– سمير أكرم أحمد،أ.د محمد حنفى حسن،أ.نجوى يوسف جمال الدين– الاقتصاد... المفهوم و المتطلبات في التعليم– العلوم التربوية العدد الثالث، ج1_ يوليو 2014 ص 439، 440، 441

ثالثا: النقل المستدام.

يوفر النقل المستدام الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمعات بشكل أمن وأكيد، وذلك دون أحداث ضرر بالصحة أوالنظام البيئي ومصالح الأجيال القادمة،ويعد هوالأقل تلويثا سواء للهواء أوالماء أوالتربة،والأقل إصدارا للضجيج،ويحد من الإنبعاثات غازات الدفيئة،وبالتالي لا يؤثر بالسلب على

المناخ والاحترار،وذلك لأن وسائل النقل فيه تكون معتمدة على مصادر الطاقة المتجددة،والسيارات والنقل العام تعمل جزئيا على الكهرباء.

رابعا:إدارة المياه.

تعد المياه عنصرا جوهريا من عناصر التنمية المستدامة،وإن للنظم الايكولوجية دورا رئيسيا في الحفاظ على المياه ترتبط بالري وتوفر مياه الشرب والصحة والمرافق الصحية،وتشير التقديرات نحونصف إلىثلثي المياه تهدر في الري السطحي،وتكمن بعض الحلول في تغيير الهيكل المؤسسي لإدارة المياه،وهناك ما يدعوإلى استثمار رأس المال العام والخاص بصورة مباشرة في شبكات إمداد المياه،والقيام بمثل هذه الجهود لن يؤدي إلى تقليل الهادر من المياه بل ينطوي أيضا على إنه سيوفر فرص العمل المنخفضة لمتوسط المهارات، فسيعمل الاقتصاد الأخضر على جمع مياه الأمطار وإعادة استخدامها، وتحليه مياه البحار،وتوليد طاقة من المياه وأيضا إعادة استخدام المياه المستخدمة وذلك رغبا في الحفاظ على المخزون المائي.

خامسا: تدوير مخلفات.

هوإعادة استخدام مخلفات لإنتاج منتجات أخرى أقل جودة من المنتج الأصلي ومنها إعادة تدوير الورق،والبلاستيك، والمخلفات المعدنية، والزجاج،وكذلك إعادة تدوير المخلفات الحيوية عن طريق المعالجة بالتخمر الهوائي والتخمر اللاهوائي ز عملية التخمر بالديدان حيث إنإدارة الخضراء للمخلفات تؤدي إلىإنشاء وظائف توفير فرص استثمارية فريدة في إعادة تدوير وإنتاج السماد العضوي وتوليد الطاقة حيث يتم استفادة من المخلفات الزراعية من خلال تحويلها إلى أسمدة عضوية أوأعلاف أوغداء للحيوانأوالطاقة نظيفة أوتصنيعها مما يسهم في تحقيق الزراعة النظيفة وحماية البيئة من التلوث وتحسين المنتجات الزراعية وتوفير فرص عمالة بالريف،وبالتالي تحسين الوضع الاقتصادي والبيئي، ورفع المستوى الصحي والاجتماعي والريفي.

سادسا: إدارة الأراضي (زراعة المستدامة).

لابد من اهتمام بمفهوم الاقتصاد الأخضر لتخضير القطاع الزراعي،ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية،وتكيف تكنولوجيا الزراعة الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ،وتعزيز شراكات التنمية،لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر، وإزالة الغابات، والزحف العمراني ير المستدام، وفقدان التنوع البيولوجي، ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنموالأخضر وتطوير نموذج نظري بشأن ذلك، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاهية الاجتماعية. فتخضير قطاع الزراعة يهدف في الأساس إلى:

-استعادة وتعزيز خصوبة التربة عن طريق زيادة استخدام مدخلات طبيعية ومستدامة من المغذيات المنتجة، وتناوب المحاصيل الزراعية، فضلا عن تكامل الثروة الحيوانية والمحاصيل.

- الحد من تلف وخسارة المواد الغذائية عبر التوسع في استخدام عمليات وتجهيزات تخزين ما بعد الحصاد

- الحد من المبيدات الكيميائية ومبيدات الأعشاب من خلال تنفيذ الممارسات البيولوجية المتكاملة لإدارةالأعشاب الضارة والآفات، والزراعة العضوية، وإعادة التشجير لتنقية الهواء.

-التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري باستخدام نظام الزراعة بدون حرث نتيجة لعدم الحاجة الكبيرة إلى تشغيل الآلات الزراعية وبذلك نستطيع إن نقلل من غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، والحد من استخدام الوقود، فضلا عن ترك نسبة كبيرة من الكربون العضوي بدون تحلل.

المبحث الثالث: إستراتيجيةالتحول نحوالاقتصاد الأخضر

جاء الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد التقليدي، بحيث يتطلب التحول إلى الاقتصاد الأخضر مراجعة أساسية وإعادة رسم للسياسات العامة في المجتمع من أجل إيجاد تحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار. فالاقتصاد الأخضر مصمم لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، والتحول نحوالاقتصاد الأخضر يتطلب مشاركة جماهيرية من جميع المستويات توجهها سياسة من أعلى الهرم في الدولة إلى القاعدة.وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المبحثإلى مبررات ومتطلبات وتحديات وإجراءات للتحول نحوالاقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: مبررات الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد التقليدي أوما يسمى باقتصاد البني أوالأسود هونظام اقتصادي سعى من خلاله الإنسان لتلبية احتياجاته دون مراعاة النظم البيئية والاجتماعية ، حيث أحدث مستويات عالية من التلوث وفجوات اجتماعية كبيرة. الجدول الموالي يوضح بعض أوجه الاختلاف والتشابه بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي.

الجدول01: أوجه الاختلاف والتشابه بين الاقتصاد الأخضر والاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الأخضر
يعتمد على الوقود الأحفوري الذي لا يراعي النظم البيئية ويخلف التلوث مثل: الغاز، النفط،الفحم الحجري.	يعتمد بشكل أساسي على الطاقة المتجددة الخضراء للحفاظ على النظم البيئية مثل: الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
يستنزف رأس المال الطبيعي ولا يراعي حق الأجيال القادمة.	يعتمد على الاستغلال الأمثل للموارد مع مراعاة حق الأجيالالقادمة بحيث لا تتجاوز قيمة الاستخدام القدرة على التجدد.
الحرص على رفع مستوى النمودون عدالة في توزيع الثروات.	يحرص على النموالمستدام وعدالة التوزيع.
يعتمد على التكنولوجيا الكثيفة من أجل رفع مستويات الإنتاج دون مراعاة الأضرار المحتملة على البيئة وصحة الإنسان.	الاعتماد على التكنولوجيا النظيفة التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والإنسان.
مشاكل البطالة والفقر وسوء التسيير	يعالج مشكلة الفقر ويسعى لخلق فرص عمل خضراء

المصدر: أبوعليإن محمد وأبوجامع حسن (2017)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين استراتيجيات مقترحة ، كلية الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة صفحة 56.

ومن هنا يتضح إن السبب الرئيسي في الانتقال للاقتصاد الأخضر يندرج في سياق المحافظة على البيئة والحد من أزمة المناخ، التصحر والتلوث كل أنواعه، إضافةإلىإيجاد حلول للأزمات المتعلقة بالأمن

الغذائي، الأمن المائي والأمن الطاقوي الذي تعاني منها أغلب الدول. كما تعد البطالة والفقر واتساع الفجوات والطبقات الاجتماعية حافزا لتغيير النظام التقليدي نحونظام جديد يعتمد على الاقتصاد الأخضر، علما إن الأزمة المالية 2008 كانت القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلى اللجوء للاقتصاد الأخضر.

المطلب الثاني: متطلبات وتحديات التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

من خلال هذا المحور نحاول عرض أهم متطلبات التحول للاقتصاد الأخضر والتحديات التي تواجه دول العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، وفي الأخير نعرض بعض الحلول والمقترحات للتبني الفعال للاقتصاد الأخضر.

أولا: متطلبات التحول نحوالاقتصاد الأخضر[1]

جاء في استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا إن الاقتصاد الأخضر يتطلب ما يلي:

– أحداث تغييرات في ممارسات الأعمال بمشاركة القطاع الخاص على إن تستفيد البرامج التعليمية والشهادات الجامعية من الرؤية الجديدة عن طريق إرساء قواعد جديدة كالحد من التلوث والإنبعاثاتوالمبيدات في الأغذية، وتلوث المياه، وفرض ضرائب وغرامات بيئية.

– تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات من خلال رؤية جماعية، وتشجيع الإبداع، وإشراك جميع عناصر المجتمع المدني.

–الربط بين نظم الابتكار والبحث والتطوير، من خلال تنسيق العلاقات بين مؤسسات الأبحاث والقطاع الخاص.

–تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني.

–تطوير التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها، وتعزيز الشركات الابتكارية بين قطاعين العام والخاص وإنشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير، ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيات الخضراء، وينبغي إن يكون هناك تعاون بين الحكومة والمراكز الأكاديميةومراكز الأبحاثوالقطاع الخاص.

[1] –سمير أكرم أحمد، نفس المرجع السابق ص 443، 444

ويرى حلمي نوار إن تخضير الاقتصاد يتطلب الاستثمار في تنمية المهارات وبناء القدرات والتدريب والتعليم في مجال الزراعة المستدامة مثل المكينة الزراعية المناسبة، وإدارة خصوبة التربة، والاستخدام المستدام والأكثر كفاءة للمياه وتنويع محاصيل والحيوانات، والإدارة المتكاملة لصحة الحيواناتوالنباتات، فضلا عن الأصول الرأسمالية المادية والاستثمارات المالية كلها ضرورية لبناء اقتصاد أخضر.[1]

بينما هناك من يرى إن الاقتصاد الأخضر يتطلب تشجيع الإبداعفي الجانب العلمي المتخصص بدعم البيئة والمحافظة عليها ونقل التكنولوجيا وتطويعها بالشكل الذي لا يضر بالبيئة.

وفي المملكة المتحدة تنبهت الجامعات إلى ضرورة تضمين الاستدامة في برامجها الدراسية والتأكيد على ما يلي:

-تطوير مشاركة إستراتيجية أكثر فاعلية مع شركاء التنمية الاقتصادية المحليين الإقليميين لتبادل الأفكار والممارسات على الاقتصاد الأخضر.

-تقديم برامج توعية عامة إبداعية عن الاستدامة والمواطنة.

- تقديم برامج تطوير مهني عالية الجودة عن الاستدامة والاقتصاد الأخضر لأصحاب العمل المحليين والإقليميين.

- خلق فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل تعاوني في مجتمعهم على المشاريع الخضراء.

-اشتراك أصحاب العمل مع الجامعات للبحث عن سبل تطوير المهارات التقنية والإدارية التي تلبي المتطلبات الناشئة لاقتصاد الأخضر، وتحديد المهارات الحالية والاحتياجات المستقبلية للتوظيف، والعمل من أجل اكتساب الطلاب لمهارات عمل عالية الجودة تسهم في فهمهم للاقتصاد الأخضر.

ومما سبق نستخلص إن الاقتصاد الأخضر يعني بالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ويسعى للنهوض بها مجتمعة، وإن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولا من التعليم، باعتباره أهم الوسائل على الإطلاق لتعديل القيم والمواقف والمهارات والسلوكيات وأنماط الحياة بما يكفل انسجامها ، لذلك فمن متطلبات الاقتصاد الأخضر في التعليم ما يلي:

-إعطاء البرامج التعليمية توجهات جديدة بما يضمن تغطيتها لمبادئ الاقتصاد الأخضر.

- التشجيع على إقامة شراكات الجديدة مع مؤسسات المجتمع المحلي والقطاع الخاص لتدريب الطلاب.

[1]-محمد حلمي نوار، الاقتصاد الأخضر و توفير فرص العمل، مؤتمر بعنوان التنمية المستدامة التحديات و الأفاق المنعقد في جامعةبتاريخ 1أبريل 2013، القاهرة، ص15

-تنمية مهارات الطلاب مثل استخدام تكنولوجيا والتواصل بالغة الإنجليزية.

-استخلاص دروس من التجارب السابقة التي نفذت في بلدان مختلفة لتطوير التعليم في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر.

- الاهتمام بدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس للوصول بهم إلى مستويات عالية.

ثانيا: تحديات التحول نحوالاقتصاد الأخضر[1]

يوجد العديد من التحديات والتي سوف تواجه الدول بصفة عامة في مرحلة تحولها إلى الطاقة النظيفة (الخضراء) ولكن يجب إن تكثف من جهودها من أجل التغلب على هذه التحديات، ومن هذه التحديات: - عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.

- تحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى حيث إن زيادة الوظائف في قطاعات معينة، يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى خاصة في المرحلة الانتقاليةوهذا يؤدي إلى تفشي مشكلة البطالة بين الفئة كبيرة في المجتمع وخاصة فئة الشباب.

-إمكانية نشوء سياسات حماية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.

-إن الفقر لازال يطال قرابة 70 مليون نسمة في الوطن العربي ومنها افتقار أكثر من 45 مليون عربي إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في منظمة الاقتصاد الأخضر وتقنياته وإدارته.

-ارتفاع كلفة التدهور البيئي في البلدان العربية والتي تبلغ سنويا 95 مليار دولار.

-خيار مكلف قد لا ينتج قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الاقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف إنمائية أخرى.

[1]-عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي_"الاقتصاد الأخضر" مجلة أسيوط للدراسات البيئية العدد التاسع و الثلاثون ، جانفي 2014 مصر، ص 56_57 .

المطلب الثالث:إجراءاتوآليات التحول إلى الاقتصاد الأخضر.[1]

من أجل الانتقالإلى الاقتصاد الأخضر لا بد من التطرق إلىإجراءاتوآليات نذكر منها:

1-مراجعة السياسات الاقتصادية وإعادة النظر فيها بما يحقق التحول إلىأنماط مستدامة في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.

2-إعدادإستراتيجية شاملة للتحول نحوالاقتصاد الأخضر بمشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وبأهداف محددة وواضحة ومؤشرات قابلة للقياس.

3- الاهتمام بمناطق الريفية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من أبرزها تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأطراف وخلق فرص عمل في تلك المناطق.

4-إنشاء شركات مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي من أجل تعبئة الاستثمارات وتوجهها إلى القطاعات الخضراء وتشجيع الكفاءات الوطنية ودعم المبادرات الخضراء.

5- تطوير الإجراءاتوالآليات الاقتصادية والإداريةوالمالية الراهنة لتتناسب مع تنفيذ البرامج ذات الأولوية مثل ترشيد استخدام المياه ورفع كفاءة مصادر الطاقة والتحول للطاقة النظيفة، والنقل المستدام والأبنية الخضراء ومكافحة التصحر.

6-إحداث تغييرات في ممارسة الأعمال بدعم ومشاركة من القطاع الخاص مثل تخفيض معدلات التلوث بكافة أنواعه (المياه، التربة، الهواء) والتوعية المستمرة بأنماط الإنتاج والاستهلاك المستدام، وتخفيض الدعم المضاد للبيئة، وفرض ضرائب وغرامات بيئية للمحافظة على البيئة والاستدامة.

7- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية مثل اعتماد تقنية الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.

[1]- عبد الله بن محمد المالكي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر (تجارب دولية) المجلة العربية للإدارة، مج 37، عدد 4 ديسمبر (كانون الأول)2017 ص171- ص172.

خلاصة:

ومما سبق نستخلص إن الاقتصاد الأخضر يعني بالمجتمع والبيئة والاقتصاد، ويسعى للنهوض بها مجتمعة وإن أساس الاقتصاد الأخضر يبدأ أولا من التعليم، بحيث يعد الاقتصاد الأخضر أمر ضروري في ظل تراجع الموارد الطبيعية وتدهورها ومصدرا بديلا لخلق الثروات وزيادة المدخلات والحفاظ على الموارد الطبيعيةومواجهة التحديات البيئية الخطيرة وتسريع عجلة النموالاقتصادي وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر وخلق فرص العمل ،وإن التحول نحوالاقتصاد الأخضر يعني الاعتماد على قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، وتطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة للاقتصاد العالمي وذلك من خلال الاعتماد على إستراتيجية محكمة ومتكاملة تأخذ بالمعطيات المادية والبشرية ، علما إن الأزمة المالية 2008 كانت القطرة التي أفاضت الكأس وأدت إلى اللجوء للاقتصاد الأخضر.

الفصل الثالث:

تطبيق معايير الجودة البيئية كإستراتيجية للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في الجزائر

تمهيد:

تعددت مشاكل البيئة وتنوعت وأصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الإنسانوعلى الحياة وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراعي الاعتبارات البيئية وركزت على استقلال غير الأمثل وغير متصالح مع البيئة والموارد البيئية.

وذلك ما دفع بضرورة البحث عن تطبيق معايير بيئية التي تعمل على الحد من تدفق النفايات وحماية صحة الإنسانوالنباتات،وقد يعد تطبيق هذه المعايير من أفضلاآليات التي تساعد على التحول من الاقتصاد البني (الطاقة الأحفورية) إلى الاقتصاد الأخضر (الطاقة النظيفة)،بحيث يعد الاقتصاد الأخضر موضوعا لساعةوتسعى معظم الدول منها الدول المتقدمة والنامية كخطوة أولى للتوجه إلى الاقتصاد الأخضر كونه اقتصاد نظيف وصديق للبيئة.

كما تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لتبني سياسات الاقتصاد الأخضر خاصة في مجال الطاقة، ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام العديد من العلماء لهذا حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى تجارب معظم الدول المتقدمة والنامية،وتسليط الضوء على واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر وأهم إنجازاتها للتحول نحوالاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: تجارب الدول المتقدمة في التحول نحوالاقتصاد الأخضر

المبحث الثاني: تجارب الدول النامية في التحول نحوالاقتصاد الأخضر

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر

المبحث الأول:تجارب الدول المتقدمة في التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

بغية الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال الاقتصاد الأخضر والاستثمار في الطاقات المتجددة قمنا بتناول التجارب الناجحة والرائدة، حيث تم التطرق لتجربة الدنمارك في إطار المدينة الخضراء وتجربة هولندا في إطار الابتكار البيئي وفي الأخير تم التطرق لإمكانياتألمانيا في خفض نسبة غازات الاحتباس الحراري.

المطلب الأول: تجربة ألمانيا في التحول نحوالاقتصاد الأخضر (الطاقة النظيفة).

تقع ألمانيا في وسط أوروبا تحدها من الشمال كل من بحري البلطيق وبحر الشمال والدنمارك، ومن الغرب كل من بلجيكا وفرنسا، ومن الجنوب سويسرا والنمسا، ومن الشرق التشيك وبولندا، وتبلغ مساحتها 356850 كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 81 مليون نسمة.... وتعتبر ألمانيا من الدول الصناعية الهامة في العالم مما أدى إلى نشأت وتعقد المشكلات ببيئتها، ولحل المشاكل البيئية تحاول ألمانيا استخدام الطاقة المتجددة مستغلة في ذلك الازدهار الذي تشهده هذه الطاقة بها، فتبزغ التجربة الألمانية في مجال الطاقة والحفاظ على بيئة نظيفة في الوقت ذاته.

"ثورة الطاقة" هوالشعار الذي رفعته ألمانيا عام 2010 في مجال الطاقة، حيث قررت الحكومة الألمانية القيام بثورة في مجال الطاقة عبر التحول من الاعتماد على الوقود الأحفوري كمصدر للطاقة إلى استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة بشكل رئيسي بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين. وذلك من أجل الحفاظ على بيئة نظيفة مستدامة عبر خفض نسبة "غازات الاحتباس الحراري" عن مثيلتها عام 1990 بنسبة 40%بحلول عام 2020، وزيادة نسبة الانخفاض حتى تصل إلى 80% عام 2050.

قد تبدوتلك الثورة صعبة ومستحيلة خاصة في أكبر دولة صناعية في قارة أوروبا، وأحد أكبر الاقتصاديات الصناعية في العالم؛ حيث تعد مسألة الطاقة وتوفيرها مسألة بقاء واثبات وجود. لكن الألمان مقتنعون إنهم قادرون على فعلها؛ خاصة وإنه في عام 2011 بلغت مصادر الطاقة المتجددة ما يقارب 20% من إنتاج الطاقة بألمانيا، بعد إن كانت 6% عام 2000.

إن التحديات الرئيسة التي تواجه ثورة الطاقة تلك تكمن في بناء محطات لتوليد الكهرباء اعتمادا على موارد متجددة للطاقة على نطاق واسع، وبكلفة معقولة ومقبولة، بجانب العمل على ترشيد وخفض استهلاك الطاقة. كل هذا مع عدم المساس بالطاقة الموجهة للصناعة الألمانية التي يقوم عليها الاقتصاد الألماني والمتوفرة حاليا بكميات معقولة وبسعر مقبول.

وقد زادت تلك التحديات جسامة وصعوبة بعد اتخاذ الحكومة الألمانية إجراءات حاسمة اتجاه الاعتماد على الطاقة النووية كمصدر لتوليد الكهرباء بعد كارثة مفاعل "فوكوشيما" الياباني. وقد قامت الحكومة الألمانية بإغلاق أقدم 8 مفاعلات نووية ببلاد، والسير في خطة ممنهجة بإغلاق 9 مفاعلات نووية هي المتبقية ببلاد

بحلول عام 2022. مما حدا بالحكومة الألمانية اللجوء إلى حرق الفحم خاصة فحم "الليجنيت" والذي يعد أقذر أنواع الوقود الأحفوري والأشد تلويثا للبيئة من أجل توليد الكهرباء؛ وتعويض نقص الطاقة الناتج عن إغلاق المفاعلات النووية لتستمر عجلة الصناعة كما كانتولا يتأثر اقتصاد البلاد بذلك الإجراء. وبالطبع هذا يؤثر سلبا على البيئة، ويزيد من نسبة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي؛ وهوما يتنافى مع مبادئ الثورة الألمانية في مجال الطاقة. ورغم كل هذه التحديات والصعوبات التي تواجه ثورة الطاقة الألمانية؛ فقد أعد الألمانعدتهم لمواجهة الأمر وإنجاح تورثهم من خلال عدة استراتيجيات. نذكر منها الإستراتيجية التي اعتمدتها ألمانيا لمواجهة نقص الطاقة الناتج عن إغلاق المفاعلات النووية؛ وهي التوسع في بناء مزارع لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح، وزيادة الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء. حيث قامت ألمانيا ببناء 22 ألف طاحونة هوائية توربينية في شمال البلاد بالقرب على شواطئ بحر الشمال لتوليد الكهرباء واستغلال طاقة الرياح العاتية في تلك المنطقة. بالإضافة إلى هذا شجعت الحكومة الألمانية سكان مدن الجنوب على تركيب ألواح شمسية في بيوتهم لتحويل الطاقة الشمسية لكهرباء يمكنها الاعتماد عليها، كما تدعم الحكومة الألمانية البحث العلمي في مجال أبحاث تطوير الخلايا الشمسية لتصبح أكثر كفاءة وفاعلية وأقل تكلفة. لكن للأسف الأمر ليس بهذه البساطة؛ فأحيانا تشتد الرياح بسواحل بحر الشمال مما يتسبب في إغلاقالتوربينات للحفاظ عليها من التلف، ولعدم وجود إمكانية لتصريف الطاقة الزائدة المتولدة حينها. كما إن سطوع الشمس جنوب البلاد ليس دائما طوال العام مما قد يتسبب في انقطاع الكهرباء أحيانا.

1- مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا:

يعد تسليط الضوء على مكانة الصناعة الألمانية القائمة علي البيئة في الاقتصاد الألماني والاقتصاد العالمي، سيتناول في ما يلي بصفة خاصة مصادر الطاقة المتجددة:

-**الطاقة الشمسية** : تمطر السماء في ألمانيا على مدار العام وتحجب السحب السماء نحوثلثي ساعات النهار، غير إنألمانيا استطاعت إن تصبح اكبر مولد للطاقة الكهربائية من ضوء الشمس في العالم ، فقد بزغ في ألمانيا قطاع صناعي جديد واعد للمستقبل هوقطاع صناعة تقنيات الطاقة الشمسية ، وأيضا بفضل قانون مصادر الطاقة المتجددة (EEG) يمثل هذا القطاع معدلات نموهائلة منذ بضع سنوات ، وقد تزايد حجم أعمال التقنيات الشمسية الألمانية خلال سنوات قليلة من حوالي 450 مليون يوروإلى ما يقرب من 4.9 مليار يورو، ووصل عدد العاملين بشكل مباشر أوغير مباشر في هذا القطاع إلى ما يزيد عن 50000 عامل ،ويزداد باستمرار عدد الأسرالألمانية التي تسعي إلى تامين حاجتها من الطاقة عن طريق مجمعات شمسية وخلايا الطاقة الضوئية، هذا ما تؤكده دراسة أعدت مؤخرا حول استهلاك المنازل الخاصة للطاقة ، قام بإعدادها معهد الراين وفيستفاليا لأبحاث الاقتصاد RWI في مدينة اسن ومعهد استطلاعات الرأي بتكاليف من وزارة الاقتصاد الألمانية ففي سنة 2006 كان هناك في ألمانيا 800000 مجمع شمسي مركب وجاهز ،ويتم في هذه المجمعات تسخين الماء،وتامين التدفئة المطلوبة 5% من المنازل الألمانية المسكونة.

-طاقة الرياح : في الربع الأول من عام 2007 حققت طاقة الرياح في ألمانيا رقما قياسيا حديثا فمحطات توليد الكهرباء العاملة بطاقة الرياح والتي تضم 19000 وحدة ساهمت في تغذية الشبكة العامة بمقدار 15 مليار كيلووات ساعي من التيار الكهربائي ، وتعادل هذه الكمية نصف ما قامت هذه المحطات بتوليده من طاقة خلال مجمل العام 2006 ورغم من هذا النجاح يعود جزئيا إلى كمية الرياح الكبيرة التي شهدها شهر يناير ، فإن هذه الأرقام تشكل خير دليل على الدور الكبير لطاقة الرياح في مزيج مصادر الطاقة الحديث في ألمانيا.

-طاقة الكتلة الحيوية : في سنة 2006 تم إنتاج كمية من الطاقة الكهربائية تعادل 17 مليار كيلووات ساعي اعتمادا على الكتلة الحيوية ، منها 10 مليار بالاعتماد على الخشب فقط وأكثر من 5 مليار من الغاز الحيوي (البيولوجي)، وحوالي مليار من زيت النباتات ، وقد بلغت مساهمة الكتلة الحيوية في إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة حوالي 3% ومن التطورات المهمة في سنة 2006 كانت زيادة الاعتماد على الغاز العضوي الذي ساهم في توليد طاقة بمقدار4. مليار كيلووات ساعي مقارنة بكمية 2.8 مليار كيلووات ساعي في العام الذي سبق.

2-عوامل ازدهار الطاقة المتجددة في ألمانيا

لاشك في إن ازدهار الطاقة المتجددة في ألمانيا لم يأت من فراغ كما لم يكن من وليد الصدفة ، بل من خلال توافر العديد من العوامل ، ولعل أهمها:

1-قانون مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا:

دخل قانون مصادر الطاقة المتجددة (EEG) حيز التطبيق في الأول من ابريل عام 2000، وهوينظم استخدام ودعم الطاقة الكهربائية المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، ويقوم القانون على ضمان حد ادني من الأسعار يتوجب على الشركة التي تقوم بنقل وتسويق الكهرباء دفعه لمنتج الطاقة الكهربائية ويتم تقسيم التكاليف على القطاع المنزلي والشركات وتتضمن مصادر الطاقة المتجددة: قوة المياه، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وطاقة جوف الأرض والكتلة الحيوية.

ويهدف القانون إلى التصدي للتغيرات المناخية والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري ، ورفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة حتى عام 2010 إلى 12.5% كحد ادنى،وإلى 20% في العام 2020 ، ولكن التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة في ألمانيا يحقق نمواكبر من المتوقع ، ففي مجال توليد الكهرباء وصلت مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في العام 2006 إلى 11.8%وبهذا يمكن في عام 2007 تجاوز الهدف الموضوع أساسا لعام 2010 وقد بين القانون على إنه وسيلة ناجحة ومادة مهمة للتصدير، حيث تبنت أكثر من 40 دولة حتي الآن قوانين مشابهه .كما يعطى القانون حوافز نقدية لمن يقدمون مصادر للطاقة المتجددة.

2-الاهتمام بالبحث العلمي في مجال الطاقة المتجددة:

تحتوي مؤسسات التعليم العالي الألمانية اليوم 144 تخصصا حول طاقة الرياح وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقة الحيوية، وتتوجه العديد من برامج الماجستير بشكل خاص إلى الدارسين الأجانب لتلبية متطلباتهم وآمالهم.

المطلب الثاني: تجربة هولندا للتحول نحوالاقتصاد الأخضر (الابتكار البيئي).

هولندا بلد صغير ذوكثافة سكانية عالية جدا، نتيجة لذلك فالأرض نادرة نسبيا والناس مستعدون لبدل جهود كبيرة للحفاظ على نظافتها ولقد أدى ذلك إلى وضع تشريعات صارمة يلزم تطبيقها ، مما حفز على الحلول المبتكرة، وهذا ما أعطى هولندا مكانة رائدة في قطاعات البيئة والطاقة في جميع إنحاء العالم ، كما إن التجربة الهولندية لا زالت تقدم نموذجا يقتدي به.

-الابتكار البيئي في هولندا: في محاولة لخلق البيئة المثالية للأجيال الحالية والمستقبلية، يركز الهولنديون أيضا على تطوير تكنولوجيات النظافة وطرق الإنتاج النظيف، وتظهر هذه النتائج في توفير النفايات والطاقة وفصل النفايات، وابتكار المنتجات المستدامة، إيجاد حلول لتحديات التنمية المستدامة والإدارة البيئية، ومن بين الأمثلة نجد: أنظمة لفصل زيوت أفضل، أنظمة المراحل البخارية عالية الكفاءة، وتقنيات الطلاء الصديقة، ومخازن التبريد والتدفئة تحت الأرض، معالجة وإعادة تدوير النفايات، كفاءة استخدام الطاقة، معالجة المياه والصرف الصحي.

1-معالجة وإعادة تدوير النفايات:

طور خبراء هولنديون وسائل جديدة تعتمد على تدوير النفايات لاستغلالها في تعبيد طرقات البلاد، حيث إن مدى السنوات الأخيرة اعتبرت هولندا واحدة من الدول الرائدة في مجال تدوير النفايات الصناعية، والتي استغلتها لتصنيع العديد من الأشياء المفيدة كإطارات السيارات وبعض قطع الأثاث المنزلي، وبالتالي ساهمت بشكل كبير في الحد من التلوث الصناعي والحفاظ على الموارد البيئية.

2- كفاءة استخدام الطاقة:

احتضنت هولندا رؤية شجاعة فبحلول عام 2050 سيكون لدى البلاد نظام طاقة مستدامة، موثق به وبأسعار معقولة بحيث تخفض فيه إنبعاثاتco2إلى النصف ويأتي 40 بالمائة من الكهرباء من مصادر مستدامة.

الابتكار والشركات بين القطاعين العام والخاص هما مفتاح النهج الهولندي، الحكومة، القطاع الخاص، وتعاون الأوساط الأكاديمية على مواضيع مثل المواد الخضراء، بناء البيئة، التنقل المستدام، كفاءة سلسلة، البيوت الزجاجية الزراعية كمصدر للطاقة.

3-الحفاظ على استدامة استخدام الموارد الطبيعية من خلال معالجة المياه والصرف الصحي:

عملت هولندا على تطوير تقنية حديثة ومتطورة لمعالجة مياه الصرف الصحي، حيث تم اكتشاف هذه التقنية على يد الباحث الهولندي "مارك فإنلوسدرخت"، وهوباحث بجامعة "دالف" يعمل مع فريقه البحثي منذ سنوات طويلة في مجال تطوير تقنيات معالجة المياه الملوثة، لتصفية المياه ومعالجتها وتوصل لتطوير نظام لمعالجة مياه الصرف الصحة بتكلفة منخفضة جدا، مقارنة بطرق التقليدية.

كما هومعروف إن العناصر الرئيسية الملوثة للمياه هي النترات والفوسفات المتواجدة في مياه الصرف الصحي، حيث إن الفكرة الأساسية لهذه التقنية هوإنه في الطرق القديمة كان يتم التخلص من النتروجين والفوسفات بواسطة البكتيريا المطورة والتي تتخلص وتزيل نتروجين والفوسفات ولكن ببطء شديد، وفي هذه التقنية الحديثة يتم عمل فقاعات بواسطة الأكسجين في مخلفات الصرف الصحي بمحطات المعالجة التي تعالج مخلفات ألاف الأشخاص ثم تضاف هذه الفقاعات إلى الماء لتغذية البكتيريا التي تتغذى على النتروجين والفوسفات وبالتالي تزيلها وتتخلص منهما من مياه الصرف الصحي ولكن بشكل فعال وأسرع من الطريقة التقليدية السابقة.

ومن مميزات التقنية الجديدة هو أنه يتم إعادة المياه المعالجة للبيئة للاستخدام مرة أخرى، حيث تتم مراحل المعالجة وأزالت المواد باستعمال أقل للطاقة وبتكلفة منخفضةومعالجة فعالة، حيث تعتبر هذه التكنولوجيا اقتصادية وصديقة للبيئة وذات أهمية في المستقبل القريب.

المطلب الثالث: التجربة الدنماركية للتحول نحوالاقتصاد الأخضر (المدينة الخضراء)

تقع الدنمارك في جنوب غرب السويد وجنوب النرويج وتحدها من الجنوب ألمانيا.كما تطل الدنمارك على كل من بحر البلطيق وبحر الشمال، تبلغ مساحة الدنمارك 42951 كلم مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 5.811.956 نسمة، عاصمتها كوبنهاجن فهي تعتبر رأس الحربة في الحركة البيئية الخضراء المشرقة في الدنمارك، بحيث اقترح سكانكوبنهاجنقبل أكثر من 20 عاما إنه ينبغي إن يكون من الممكن السباحة في ميناء المدينة، الذي كان ملوثا بشكل كبير في ذلك الوقت. واليوم يعد نموذج كوبنهاجن إشارةإلى رؤية فريدة من حياة المدينة، في أفضل بيئة حضرية في العالم. وتعمل كوبنهاجن لتصبح مدينة خضراء وذكية وبمعدلات كربون محايدة بحلول عام 2025. كماإن طموحها إن تكون فريدة من نوعها مما يجعلها نموذجا تحتذي به الدول الأوروبية.

منذ أزمة النفط عام 1973، تبنت الدنمارك إستراتيجية لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتنويع مصادر إمدادات الطاقة على حد سواء، وبتركيز أكبر على الطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك فإن الاقتصاد الدنماركي هوواحد من أقل الاقتصاديات كثافة للطاقة في العالم. وانفصلتإنبعاثات ثاني أكسيد الكربون من نموالناتج المحلي الإجمالي بالمعنى المطلق. وتمثل الطاقة المتجددة حاليا حوالي 20% من إجمالي استهلاك الطاقة، والهدف من ذلك هوزيادة هذه النسبة إلى30% بحلول عام 2025، ومؤخرا نشرت الحكومة خطط لبناء قطاع الطاقة الحرة

الأحفوري بحلول عام 2050. هناك ثلاث حالات أوتجارب في تخضير الاقتصاد الدنماركي الأولى تتعلق بسياسة الدنمارك لاستهلاك المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، والثانية تتعلق بسياسة الطاقة في الدنمارك، والأخيرة بشأن التخطيط. ونتيجة لهذه السياسات فإن الاقتصاد الدنماركي حقق ما يلي:

-تقدر الطاقة المتجددة حاليا بنحو20بالمئة من إجمالي الطاقة المستهلكة، وتهدف الدنمارك إلى زيادتها إلى 30 بالمائة بحلول عام 2025.

-انخفض استهلاك المياه وتقريبا جميع مياه الصرف الصحي تم معالجتها.

والنتيجة هي إن المياه السطحية (مياه البحر) أصبحت نظيفة، وتم إنشاء برك سباحة العامة في ميناء كوبنهاجن ومنذ الثمانينات نما الاقتصاد الدنماركي بنحو80 بالمائة، في حين بقي استهلاك الطاقة المستمر على نطاق واسع وتراجعت إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون CO_2. وضعت الحكومة الدنماركية هدفا لخفض إنبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 40 بالمائة بحلول عام 2020 مقارنة مع 1990 ، ورؤية الحكومة إن تكون الدولة غير معتمدة على الوقود الأحفوري بحلول عام 2050، وقد تطورت رؤيتها على مدى عدة سنوات وبدعم من تقرير لجنة المناخ في عام 2010 الذي تم إنشاؤه من قبل الحكومة في عام 2008، ورؤية النهائية على النحوالمبين في إستراتيجية الطاقة الدنماركية من قبل البرلمان يبدوان عوامل التمكين في التجربة الدنماركية هي تقليد طويل من تدابير المالية ونظام أخر لدعم الأهداف البيئية، وقد ساهم ذلك في تطوير صناعة التكنولوجيا النظيفة.

المبحث الثاني: تجارب الدول النامية في التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

في الوقت الذي تتسارع فيه الخطوات العالمية لخفض الانبعاثات للوصول إلى الحياد الكربوني؛ تتعالى المطالب بضرورة دعم الدول النامية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.بحيث تطرقنا في هذا المبحث إلى كل من تجربة المغرب وتجربة دولة الإماراتوتجربة مصر في دعم التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

المطلب الأول: تجربة المغرب في التحول نحوالاقتصاد الأخضر(برامج قطاعية)

يهدف إنجاح الانتقال نحوالاقتصاد الأخضر تبني مجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دورته المادية في 29 مارس 2013 بالإجماع التقرير حول " الاقتصاد الأخضر فرصة لخلق الثروات وفرص الشغل" والذي يحلل المؤهلات الوطنية في مجال خلق الثروات وفرص العمل في أربعة قطاعات أساسية في الاقتصاد الأخضر، اعتمادا على برامج الطموحة التي أطلقها المغرب وهي: الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة والتطهير وتصفية النفايات السائلة وتدبير النفايات الصلبة المنزلية والتي تتجاوز الاستثمارات المقررة في هذه القطاعات 200 مليار درهم مغربي وإمكانية خلق فرص عمل تتجاوز 90 ألف فرصة عمل في عام 2020، وقد أوصى تقرير المجلس باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي يمكن توزيعها على 6 محاور هي:

1-تحديد الإستراتيجية شاملة ونمط حوكمة فعلي بغرض انتقالإلى اقتصاد أخضر على الصاعدين الوطني والإقليمي، تعتمد إدماج مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية من أجل ذلك يوصي بوضع لجنة مركزية عليا للاقتصاد الأخضر مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهماتها اقتراح التوجيهات الاستراتيجيةوضمان التتبع والتحسين المستمر لمختلف البرامج المعتمدة، وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

2- ضماناندماج صناعي فعلي وتطوير متواصل للمسالك الخضراء الوطنية، وذلك عبر إنجاز تحليل يمكن من تشخيص المسالك الصناعية الجديدة المتلائمة مع الإمكانيات الطبيعية والبشرية للمغرب، ووضع مخطط لمشروعات تطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة الوطنية في هذه الميادين، ويتعين كذلك إعطاء الأولية للبرامج الوطنية الخاصة بتنمية الطاقات الشمسية و الريحيةومعالجة مياه الصرف وتدبير النفايات الصلبة المنزلية بهدف رفع نسبة الفائدة الناتجة عن الاستثمارات الهامة الموظفة، عبر خلق فرص عمل وتطوير الخبرة العملية.

3- وضع خطة اجرائية من أجل استباق الحاجات المستقبلية من الكفاءات التي تناسب البرنامج الوطني لتطوير مسالك صناعية خضراء، مع الحرص على إدماج البعد الإقليمي، كما يتعين تشجيع مبادرات البحث العلمي والتطوير والابتكار التكنولوجي المنتج براءات الاختراع التي تشمل مجموع المسالك الصناعية للاقتصاد الأخضر. ومن جهة أخرى، فإنإدماج البعد البيئي في البرامج التربوية وفي التعليم بمختلف مراحله سيمكن من تعزيز المواطنة البيئية وتكييف السلوكيات وأنماط الاستهلاك المستقبلية.

4- تطوير البعد الاجتماعي والسلوك الاجتماعي في إطار الاقتصاد الأخضر مع الارتكاز على "الميثاق الاجتماعي" الذي أعده المجلس الاقتصادي والبيئي والاجتماعي كمرجعية أساسية، وكذلك وضع تدابير فعالة لتعميم آلياتالمسؤولية الاجتماعية والبيئية داخل المقاولات.

5- تفعيل الترسانة القانونية البيئية القائمة باستحداث وسائل مناسبة للمراقبة والضبط، وتطبيق مبدأ "من يلوث يدفع"، وإصدار القانون المتعلقبالميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

6-تعزيز آليات التمويل العمومي الخاص عبر صيغ تفضيلية لتخضير مختلف القطاعات الاقتصادية، خصوصا بالنسبة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة. كماإن إدماج تقييم الأخطار البيئية والاجتماعية في شروط منح القروض من البنوك سيمكن من فرض القوانين والالتزامات البيئية والاجتماعية في المراحل الأولى لكل الاستثمارات. وقد اقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي توصيات دقيقة ومنسجمة مع كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الأخضر، وبشكل خاص الطاقات المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومعالجة مياه الصرف، وتدبير النفايات الصلبة .

ويمكن القول إن المغرب حقق إنجازات ملموسة في عدة مجالات مثل مراقبة جودة الهواء، ومكافحة الاحتباس الحراري واستغلال الغابات "إعادة التشجير" وتطوير الطاقات المتجددة، والكهرباء الريفية، والحصول على الماء الصالحللشرب في المناطق الريفية، وتأهيل التربية البيئية، وهناك جهود تبذل حاليا لتطهير النفايات السائلة وتجميع النفايات وتدويرها وتثمينها، وإعادة التشجير، وكفاءة الطاقة، والنقل المستدام، وترشيد استهلاك الماء وتنمية الموارد المائية غير التقليدية. وشهدت السنوات الأخيرةإصلاحات كبيرة على المستوىالمؤسسي والتشريعي والاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، توجد العديد من البرامج القطاعية حاليافي طور التنفيذ وتساهم في تخضير الاقتصاد المغربي في عامي 2020 و2030 لبعض القطاعات، منها المخطط الشمسي فالمواجهة الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، فإنه من المتوقع إن تتجاوز الاستثمارات في المخطط المغربي الشمسي "2000 ميغا واط" بواقع 5 محطات في عام 2020 أي 14 بالمائة من الاحتياجات من الطاقة الكهربائية، ومخطط الطاقة الريحية المندمج "2000 ميغا واط" أي 14 بالمائة من القدرة الكهربائية الإجماليةفي عام 2020 بتكلفة إجمالية للمخططين تقدر بنحو11 بليون دولار أمريكي. وهذا من شإنه تلافي إنبعاث 9.5مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون في السنة. وتقدر فرص العمل التي ستوفرها أنواع الطاقة المتجددة أكثر من 27 ألف فرصة عمل حتى عام .2020 وتهدف الاستراتيجية الوطنية لكفاءة الطاقة في قطاع البناء والصناعة والنقل إلى تخفيض فاتورة الطاقة بنحو12% في عام 2020 ونحو15% في عام 2030 وتقليص إنبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 35% في قطاع النقل. وتقدر فرص العمل في هذا القطاع بـ 40 ألف فرصة عمل.

ويسعى المخطط الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة "النفايات السائلة" في عام 2020 إلى رفع حجم الربط بشبكة التطهير إلى 80% في الوسط الحضري مقابل 72% في عام 2011 ورفع نسبة تنقية

مياه الصرف الصحي إلى 60% مقابل 20% عام 2011 مع تشجيع إعادة استخدام المياه العادمة المصفاة. باستثمارات تقديرية 43 مليار درهم مغربي ومن المتوقع خلق أكثر من 10 آلف فرصة عمل مباشرة. وهناك البرنامج الوطني للنفايات المنزلية والمماثلة لها والذي يهدف إلى تجميع النفايات المنزلية والمماثلة لها بمعدل 90% في عام 2020 مقابل 80% في عام 2013 كما يهدف إلى معدل تدوير النفايات بنسبة 20% في عام 2020 ومراقبة المكبات بنسبة 100 بحلول عام 2025 باستثمار تقديري 37 مليار درهم مغربي وخلق أكثر من 11 ألف فرصة عمل مباشرة.

المطلب الثاني: التجربة الإماراتية للتحول نحوالاقتصاد الأخضر.

تعد المحرك الأول للاقتصاد الأخضر من بين دول المجلس التعاون الخليجي، وقد تبنت هذا النهج في يناير 2012، من خلال إطلاقإستراتيجيةالإمارات للتنمية الخضراء، التي تستهدف تحويل الاقتصاد الوطني إلى الاقتصاد الأخضر منخفض كربون، تماشيا مع رؤية 2021، حيث تسعى إلى تنويع اقتصادها القائم على المعرفة والابتكار وتعزيز مكانتها التنافسية في الأسواق العالمية، خاصة في مجالات الطاقةالمتجددة والتقنيات المتعلقة بالاقتصاد الأخضر، بالإضافة إلى الحفاظ على بيئة مستدامة تدعم نموا اقتصاديا طويل المدى. وتشمل إستراتيجيةالإمارات للتنمية الخضراء ستة مسارات رئيسيةكالآتي:

-**الطاقة الخضراء** :وتتضمن العمل على تعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، ودعم كفاءة استهلاك الطاقة في مختلف القطاعات.

-**السياسات الحكومية:** لتشجيع الاستثمارات في مجالات الاقتصاد الأخضر، وتشمل سهولة تداول المنتجات والتقنيات الخضراء، وتوفير فرص العمل في تلك المجالات.

-**المدن الخضراء** :وتشمل مجموعة من سياسات التخطيط العمراني للحفاظ على البيئة، التي تتضمن تعزيز إنشاء المباني الخضراء، والنقل النظيف، بالإضافة إلى تنقية الهواء الداخلي للمدن.

-**التعامل مع أثار التغير المناخي:** عبر سياسات وبرامج تهدف لخفض الإنبعاثات الكربونية من المنشأة الصناعية والتجارية بالإضافة لتشجيع الزراعة العضوية

- **الحياة الخضراء** :وتتضمن العمل على ترشيد استخدام موارد الماء والكهرباء والموارد الطبيعية، بالإضافة إلى مشروعات إعادة تدوير النفايات.

- **التكنولوجياوالتقنية الخضراء:** وسيركز هذا المسار في مرحلته الأولى على تقنيات التقاط وتخزين الكربون، بالإضافة إلى تقنيات الوقود الحيوي.

كما أطلقت دولة الإمارات العربية في عام 2017 استراتيجياتها للطاقة 2050 التي تعد أول خطة موحدة للطاقة في الدولة توازن بين جانبي الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة

اقتصادية مريحة للنموفي جميع القطاعات، حيث تستهدف الخطة رفع كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 40بالمئة، ورفع إسهام الطاقة النظيفة في إجمالي مزيج الطاقة المنتجة في الدولة من 25 بالمائةإلى 50 بالمائة، وتحقيق وفر يعادل 700 مليار درهم حتى عام 2050. وقد استهدفت الإستراتيجية نموا سنويا للطلب يعادل 6 بالمائة، وخفض الإنبعاثات الكربونية من عملية إنتاج الكهرباء بنسبة 70 بالمائة خلال العقود الثلاثة المقبلة.

كما أسهمت الدولة بالعديد من الإنجازات في مجال الطاقة المتجددة أبرزها:

- شمس 1 التي تعد أكبر محطة طاقة شمسية مركزة في العالم.
- محطة إنتاج الطاقة من النفايات في أبوظبي.
- الحديقة الشمسية في دبي، كما أعلنت إستراتيجية بعنوان "دبي للطاقة النظيفة 2050"، تستهدف تحويلها إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة.

المطلب الثالث: التجربة المصرية في التحول نحوالاقتصاد الأخضر.

تعتبر مصر هي ثالث أكبر منتج للغاز الطبيعي في إفريقيا بعد الجزائر ونيجيريا، كما إنه أكبر دولة منتجة للبترول في أفريقيا خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ولها دور حيوي في أسواق الطاقة الدولية وذلك من خلال وقوع قناة السويس وخط أنابيب السويس –البحر المتوسط– داخل أراضيها وهي من الطرق الإستراتيجية الهامة لنقل الغاز الطبيعي والبترول الخام والمنتجات البترولية.

تتخذ مصر خطوات وإجراءات متتالية لقيادة التحول إلى الاقتصاد الأخضر على مستوى المنطقة .. وفى ضوء ذلك:

1-الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050:

أطلقت مصر "الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ 2050"، في فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ" COP26"، الذي عقد بمدينة بجلاسكوالاسكلندية، وتهدف الإستراتيجيةإلى تنمية منخفضة الإنبعاثات في مختلف القطاعات وذلك بزيادة حصة الطاقة المتجددة والبديلة في مزيج الطاقة والتوسع في إنشاء مزارع الرياح ومحطات الطاقة الشمسية وإنتاج الطاقة من المخلفات والتوسع في استخدام الطاقة الحيوية، تعظيم كفاءة الطاقة من خلال تحسين كفاءة محطات الطاقة الحرارية وشبكات النقل والتوزيع، تبني اتجاهات الإنتاج والاستهلاك المستدامة للحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري من الأنشطة الأخرى الغير متعلقة بالطاقة. كذلك تستهدف الإستراتيجية تحسين البنية التحتية لتمويل الأنشطة المناخية وذلك من خلال الترويج إلى الأعمال المصرفية الخضراء المحلية وخطوط الائتمان الخضراء والترويج لآليات التمويل المبتكرة كالسندات الخضراء ومشاركة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة المناخية والترويج للوظائف الخضراء.

2- السندات الخضراء:

أصدرت وزارة المالية المصرية أول طرح للسندات الخضراء السيادية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبتمبر 2020 بقيمة تبلغ 750 مليون دولار بأجل 5 سنوات وعائد تصل قيمته إلى 5.25%، مما يسهم في وضع مصر على مسار التمويل المستدام .

وتُعرف السندات الخضراء بأنها صكوك استدانة تصدر للحصول على أموال مخصّصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أوالبيئة.

3- وافقت الحكومة على تنفيذ691 مشروعا صديقا للبيئة في قطاعات الطاقة المتجددة والمياه والنقل وتم إصدار شهادات النجمة الخضراء للفنادق التي تطبق سياسات التوافق مع البيئة.

4-تسعى الدولة إلى التوسع في مشروعات المياه من خلال التوسع في محطات معالجة مياه الصرف لتصبح صالحة للزراعة وهوما يتم تنفيذه في مشروعات مياه الصرف الصحي ببحر البقر الذي يعالج 5.2 مليون متر مكعب من المياه وذلك لاستصلاح 400ألف فدان بشمال سيناء، وتعمل الدولة على تنفيذ النظم الزراعية المستدامة واستصلاح نحو1.5 مليون فدان لزيادة الرقعة الزراعية بنسبة 20 بالمائة بحلول 2030.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

يمثل الاقتصاد الأخضر ذلك النشاط الذي يتوافق مع البيئة، فأصبح بذلك مطلبا أساسيا من أجل الحد من التدهور البيئي أوالتخفيف منه، وفي هذا الإطار فإن الجزائر تعتبر من بين الدول التي أولت أهمية للاقتصاد الأخضر، لهذا حاولنا توضيح توجهها نحوه من خلال تناول واقع الاقتصاد الأخضر بالجزائر بتركيز على دوافع الجزائر وإستراتيجية التحول نحوالاقتصاد الأخضر، وأهم المشاريع التي قامت بها والتي لها اهتمامات بيئية.

المطلب الأول: دوافع الجزائر للانتقالإلى الاقتصاد الأخضر.

إن دوافع الجزائر للانتقالإلى الاقتصاد الأخضر هي في الغالب نفسها في بقية الدول لما له من أهمية في حماية البيئة وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وفيما يلي عرض بعض الدوافع التي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد الجزائري

-**المشكلات البيئية:** إن الجزائر في واقعها البيئي لا تختلف كثيرا مما عليه باقي دول العالم، فهناك مشكلات بيئية ذات طابع عالمي تعاني منها كل دول العالم مثل الاحتباس الحراري، التغير المناخي وغيرها من المشاكل البيئية، إلىجانب ذلك هناك مشكلات خاصة تعاني منها الجزائر مثل استنزاف الأراضي وتدهورها، محدودية المياه العذبة وتلوثها، النفايات الصلبة تأكل التنوع البيولوجي وتلوث الهواء.

- **فشل سياسة النموغير المتوازن:** لقد لاقت سياسات التنمية التي انتهجتها الجزائر خلال مساراتها المتعاقبة فشلا ذريعا، وهذا برجوع إلى الوضعية الاقتصادية للجزائر منذ الاستقلال و حتى الآن، وهذا ابتداء من مخططات الخماسية والتي بنيت على الصناعات الثقيلة في السبعينات، إنتهاءإلى المحطات التنموية التي بنيت على البترول في التسعينات وحتى الآن، فهذا ما حال بينها وبين تحقيق أهدافها مما يحتم عليها تغير سياستها في إحداث تنمية اقتصادية وهوما يتماشى مع أهداف الاقتصاد الأخضر.

- **المرحلة الانتقالية التي تمر بها الجزائر:**إن ما يمر به الاقتصاد الجزائري من أوضاع اقتصادية مزرية بسبب ارتفاع معدل التضخم وانخفاض احتياطي الصرف بعد تراجع أسعار البترول الأمر الذي يفرض على الجزائر انتهاج سياسة تنموية أخرى والبحث عن بدائل أخرى للتمويل أساسها التنويع الاقتصادي وتبني مشاريع الاقتصاد الأخضر.

- **الدراسات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة:**أثبتت الدراسات التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للبيئة نجاعة تبني الاقتصاد الأخضر في القضاء على المشاكل البيئية،وإحداث نمواقتصادي مما يساهم في خلق فرص العمل، ويساعد في القضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة،واستدامة الموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: التوجه الاستراتيجي نحوالاقتصاد الأخضر في الجزائر.

لقد أخذت الجزائر تسلك تدريجيا مسار تنمية يرمي إلى إعادة هيكلة نموذج النموالاقتصاديالحالي لمواجهة التحديات الرئيسية التيتطرحها ندرة الموارد، التحول في مجال الطاقة، التكيف مع تغَير المناخ، إيجاد فرص العمل للشباب، التكامل الصناعي والحد من الفوارق الاجتماعيةوالإقليمية، فهي تعتبر من خلال خطتها الجديدة للتنمية ذات الخمس سنوات (2015-2019) الاقتصادالأخضرالمحور الناقل للتطور والتقدم التكنولوجي، ويجري فيها تنفيذ خطط مناخية واستراتيجيات قطاعية التكيف مع التغَيرات المناخية، فقد أجرت إصلاحات في مجال الإدارة البيئية وإعادة توجيه السياسات القطاعية، لاسيما في المجالات الإستراتيجية للطاقة، إدارة النفايات، المياه والمرافق الصحية، الزراعة، وتربية الأحياء المائية إلى جانب الصناعة، وترافقت هذه الإصلاحات مع إنشاء وكالات متخصصة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، المنح، الضرائب البيئية، الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، وإقامة معاهد البحوث، التعليم والتدريب المهني في الوظائف الخضراء لتحفيز التوظيف، ويجري وضع مواد دراسية متخصصة تدريجيا في الجامعات (الطاقات المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة، وإدارة المياه والمناخ).

ورغم العديد من البرامج الوطنية الخاصة بالتلوث الصناعي ونظم الحوافز الموضوعة لمساعدة الصناعات على تقليل بصمتها البيئية وتحسينقدرتها التنافسية، إلا أن النتائج لاتزال غَير كافية سواء من حيث الأداء البيئي أومن حيث تقليص التكاليف أوزيادةالإنتاجية، لان عدم توفر البيانات ما زال يشكل عائقا أمام إجراء التقييمات البيئية المتكاملة وأخذ القضايا البيئية بعينالاعتبار في السياسات العامة والقطاعية، ولا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لفرص تنفيذ القواعد الخاصة بالبيئة، وتوعية الجهات الفاعلة ودعمها، وتحسين نظم الابتكار الوطنية التي تتسم بضعف الأداءكمحدودية التمويل، وقلة تنسيق الجهود وعدم وجود تعاون بينالجامعات ومراكز البحوث والشركات، ونلاحظ عدم وجود حوافز فعالة للقطاع الخاص للاستثمار في البحث والتطوير.

باشرت الجزائر عددا من الإصلاحاتوالمبادرات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الَترابية، غَير إنه يجب تعزيز هذه المبادرات وتشبيكها بشكل أفضل في إطار استراتيجيه وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروة وفرص عمل جديدة. فلقد أولى البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2010 - 2014 والذي بلغ غلافه المالي 286 مليار دولار ، أهمية كبيرة في تحديث البنيات التحتية للاقتصاد، فقدً تم تنفيذ برامج في مجالات حماية البيئة وتدبير المياه والتحكم في نسبة إنبعاثات الغازات الدفينة، وتم تخصيص غلاف مالي بلغ 2000 مليار دينار أي ما يعادل 27 مليار دولار لقطاع الماء والتطهير (سدود، أنظمة تحويل المياه نحوالمناطق التي تعرف عجزا في الموارد المائية ومحطات التطهير والتحلية)، بالإضافة إلى 7 مليار دولار لقطاع تهيئة المجال الترابي (تهيئةالإقليم والبيئة) (إحداث 4 مدن جديدة ونحومائة بنية تحتية لحماية البيئة)، ويوجد المخطط الوطِني لمكافحة التصحر قيد التنفيذ، وتم بذل

جهود ملموسة في قطاع الغابات من خلال العمل منذ سنة 2000 على ترميم مساحة من المجال الغابي تقدر بنحو530 ألف هكتار.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة 2015-2019 لنموالجزائر، الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر(الزراعة والمياه وإعادة التدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة)، وتشكل بذلك فرصة لإعادة النظر في النموذج الاقتصادي وإعادة توجيه الاستثمارات العمومية والخاصة نحوالقطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة والفلاحة وتحقيق نمواً على وأكثر استدامة 7 بالمائة في أفق 2017، كما يجب توجيه الجهود نحوالتكوين والبحث والابتكار في المهن الجديدة للاقتصاد الأخضر.

كما طبقت الجزائر إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة 2002- 2012 ومخطط لتهيئة المجال الترابي المخطط الوطني لتهيئة إقليم 2010-2030 ومخطط وطني للمناخ 2015-2050 والذي يوجد في مرحلة الاستكمال، والبرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة 2011-2030 والتي تقدر تكلفته الإجمالية ما بين 80 إلى 100 مليار دولار، ويتم إنجاز سياسات قطاعية في مجالات التربية البيئية والموارد الطاقوية، اقتصاد الماء وملائمة قطاع الموارد المائية مع التغيرات المناخية والمحافظة على الأنظمة البيئية وتنمية الأرياف وإزالة التلوث الصناعي.

ويجري التحضير لوضع إستراتيجية وطنية للتدبير المندمج للسواحل، وتم اعتماد تدابير ترمي لتحسين الفعالية الطاقويةوبرنامج للنهوض بالطاقات المتجددة، وتوجد محطة هجينة لإنتاج الطاقة، كما تم استحداث أول محطة توليد الكهرباء اعتمادا على الطاقة الشمسية والغاز.

المطلب الثالث:إنجازات ومشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر.

هناك أمثلة عديدة عن الاقتصاد الأخضر في جميع إنحاء العالم، مما يدل على المساهمات الايجابية للتنمية المستدامة، وعلى إن الجزائر تستفيد من تجارب الآخرين في إطارإستراتيجيتها لتحقيق النموالأخضر، وتشتمل إستراتيجية الجزائر لانتقالإلى الاقتصاد الأخضر:

1-**المركز الهجين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل:**أول محطة للطاقة الهجينة الشمسية "الطاقة" الغازفي الجزائر تقع في حاسي الرمل- على بعد 494.5 كم جنوب الجزائر، وتحتل مساحة أرض تقدر ب 130 هكتار، تعمل بالغاز الطبيعي والطاقة الشمسية، طاقة إنتاجية تصل إلى 150 ميجاواط، منها 120منتوجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية .متصلة بالشبكة الالكترونية الوطنية، وتقع في منطقة تلغمت على بعد 25 كم شمال حاسي الرمل، وهوأكبر حقل للغاز في أفريقيا، وسيكون مصدرا للطاقة بديل ونظيف.

2- **مصانع اسمنت بمصافي (مرشحات النسيج) المواطنين في صحة جيدة:**برنامجواسع لتجديد وتحديث معدات مكافحة التلوث تم إصداره من قبل جمعية التسيير بمشاركة مصانع الاسمنت ووزارة البيئة في 2010 تم إنشاء نظام تصفية "مرشحات النسيج" بمصنع الاسمنت الشلف، بفضله قامت الجزائر بنقله نوعية في مجال حماية البيئة والحفاظ على صحة المواطنين.

3- **سد بني هارون:** الجزائر لديها 70 سد مستغلة بمجموع حجم بلغ 6.8 مليار م3 ، وهناك 14 سد أخر قيد الإنجاز. حيث يعتبر المجمع الهيدروليكي بني هارون إنجازا استراتيجيا كبيرا، الذي يبلغ ارتفاعه 120 متر، ولديه قدرة تخزين عادية ب 960 مليون م3 وعلاوة على ذلك الاتساق المادي لديه يشمل 3 سدود تخزين هي: وادي العثمانية، كدية المدور وركيس، وقدرة ملء منها هي 35 62و65 مليون م3. كما إنه يوفر مياه صالحة للشرب لحوالي 4 ملايين سنة في اقليم 5 ولايات : جيجل، قسنطينة، أم البواقي، باتنة، خنشلة يسمح بسقي أكثر من 400 ألف هكتار موزعة على سهول التلاغمة، الرميلة، أولاد فاضل، الشمرة، باتنة وعين التوتة.

4- **النقل الكبير للمياه في عين صالح /تمنراست** :وأهم الإنجازات .مشروع عين صلاح / تمنراست يمثل أكثر من عنوان واحد، لسياسة استباقية بحزم لتحقيق واحد من الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة والمتمثلة في تلبية الاحتياجات من المياه الصالحة للشرب . يعتبر مشروع القرن، النقل الهيدروليكي الكبير لمنطقة البيان (عين صالح) نحوتمنراست من الإنجازات الكبرى التي استفادت منها هذه المنطقة الشاسعة للبلاد. يهدف لتزويد مدينة تمنراست من عين صالح بمياه الشرب على مسافة أكثر من 700 كم، ويسمح بالتزويد من المياه الصالحة للشرب بدون انقطاع 24 / 24 سا لأكثر من 90000 شخص.

5- **محطات لتحلية مياه:**بالنسبة لتحلية مياه البحر، السياسة الوطنية تألفت من برنامج طموح لتركيب محطات تحلية المياه بطاقة كبيرة تسعة (9) منها هي في حالة تشغيل وأربعة (4) منها هي مبرمجة .التوزيع المكاني لمحطات تحلية مياه البحر الحالية والمتوقعة يعتبر تكثيف بالنسبة للغرب مما يشكل جزئيا" الإجهاد المائي "في هذه المنطقة .وبشكل أعم، إستراتيجية تحلية المياه مسؤولية لخيار تأمين إمدادات مياه الشرب في المدن الساحلية والداخلية، بتوفير فائدة مزدوجة من حيث التخطيط، وهدا يؤمن جزءا كبيرا من تعبئة لمياه الشرب (أكثر من 25

في المائة)، ولكن أيضا تحرير الموارد التقليدية بقدر السدود القديمة المخصصة سابقا لإمدادات مياه الشرب تصبح متاحة لأغراض الري.

6- برنامج "البلديات الخضراء":من خلال التزاماتها الدولية في المفاوضات المتعلقة بالمناخ، واستجابة للتحديات المناخية المحلية، شرعت الجزائر في تنفيذ برنامج طموح للمساهمة في خفض 7 إلى 20 % من إنبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030 بالمقارنة مع السيناريوالعادي.

تعتبر الطاقات المتجددة وتعزيز الفعالية الطاقوية محور التركيز الرئيسي لإستراتيجية الحكومة الجزائرية لتحقيق أهدافها الخاصة بخفض إنبعاث غازات الاحتباس الحراري وذلك من خلال تحسين استهلاك الطاقة، وضمانانتقالطاقوي على أساس إنتاج الطاقة النظيفة والمستدامة من مصادر الطاقة المتجددة بصفة عامة والطاقة الكهروضوئية بصفة خاصة.

تلعب السلطات المحلية دوراً هاماً في رؤية الحكومة الجزائرية للتحول الطاقوي، ونتيجة لذلك، حددت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية إجراءات مختلفة تشمل: تعزيز استعمال الطاقات المتجددة على مستوى الهياكل البلدية، الانتقالإلى الإضاءة العمومية الفعالة واستعمال غاز البترول المميع(GPL) بالنسبة للمركبات التابعة للبلدية، ورقمنه الخدمات الاجتماعية، مع ضمان استقرار خدمة الربط بالكهرباء. لذلك، فإن البلديات تحتاج إلى الدعم في مجال الخبرة التقنية، والطرق المنهجية والإستراتيجية، والأدوات التنظيمية.

يضافإلى ذلك الحاجة إلى الدعم المالي لتصميم وتنفيذ ورصد خطط عمل الطاقة بطريقة هادفة وعملية، وضمان تقييم آثارها بعد ذلك.

وفي هذا السياق، فإن المشروع، الذي تموله الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، يدعم جهود وزارة الداخلية الجزائرية من أجل تطوير استعمال الطاقات المتجددة الفعالية الطاقوية في مختلف الهياكل التابعة للبلدية، مع تقديم الدعم في مجال الخبرة الدولية وتقاسم المعرفة.

الهدف من المشروع:

يهدف برنامج "البلديات الخضراء" إلى دعم البلديات الجزائرية في جهودها الرامية إلى زيادة استخدام تكنولوجيات الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية. ومنه مساهمة البلديات في تحقيق الأهداف الوطنية لحماية المناخ.

يستند برنامج " البلديات الخضراء" على أربع مجالات:

-وضع وتنفيذ خطط عمل للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية في أربع بلديات نموذجية (بشار، الجلفة، غليزان، سوق أهراس).

-تشجيع تبادل الخبرات بين البلديات، بشأن إدارة استهلاك الطاقة في الشبكات الإقليمية (أدرار، جيجل، معسكر، مسيلة).

-تطوير سلاسل القيم للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية التي تهدف إلى مشاركة أفضل للشركات المحلية.

-وضع إطار تنظيمي ومعياري وتحفيزي لتعزيز تكنولوجيات وخدمات الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتراعي المناطق الأربع للتنفيذ التجريبي التي تم تحديدها بالاشتراك مع الوزارة الجزائرية، الموقع الجغرافي والمناخ والخصائص الاجتماعية والاقتصادية.

وتركز الإنشطة الرئيسية لمشروع "البلديات الخضراء" على ما يلي :

-مرافقة البلديات النموذجية الأربع في وضع وتنفيذ خطط عملها للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية ونشر التجربة على البلديات الأخرى.

-إدخال برنامج حساب طاقوي على أساس مواصفات محددة وتدريب موظفي البلدية على استخدامه.

-تطوير التدريب في مجالات إدارة الطاقة، وتنظيم العمليات الداخلية، مع جمع وتحليل واستخدام بيانات استهلاك الطاقة.

-إنشاء شبكتين جهويتين للتبادل حول الفعالية الطاقوية عن طريق التعلم من نظير إلى نظير.

-تأهيل واعتماد المتعاملين المحليين لتحسين جودة تقنيات ومنتجات وخدمات الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.

-تقديم النصائح بشأن وسائل التحفيز على المستوى البلد.

-تقديم النصائح بشأن الإطار التنظيمي والمعياري على الصعيد الوطني.

سيتم كذلك دعم هذه الأنشطة بمجموعة من الدراسات والخبرات، مثل: تحليل سلاسل القيم لبعض حلول الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، والمعايير الدولية للفعالية الطاقوية، وحلول الإضاءة العمومية الفعالة والجوانب التنظيمية والإدارية والمالية.

النتائج المنتظرة لبرنامج البلديات الخضراء:

-تخفيض استهلاك الطاقة بشكل مستدام في البلديات النموذجية.

-تحسين إدارة الطاقة على المستوى البلدي.

-توسيع نطاق النتائج لتشمل بلديات أخرى.

-تحسين جودة ومتانة منتجات وخدمات ومرافق الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.

-تحديد وتنفيذ نماذج الأعمال التجارية لتعزيز دور القطاع الخاص المحلي في سلاسل القيمة.

-اقتراح إطار تحفيزي لاستعمال الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية على المستوى البلدي.

-اقتراح إطار تنظيمي يقوم بتسهيل عملية ربط الطاقة الكهروضوئية بشبكة توزيع الكهرباء منخفض التوتر.

7-مشروع وزارة البيئة (دعم حاملي المشاريع):

ترافق وزارة البيئة أكثر من 400 شاب حامل للمشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر، وذلك لتمكينهم من تجسيد أفكارهم الابتكارية على أرض الواقع، وفي هذا الإطار أنشأت الوزارة خلية داخلية لخدمة المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة الحاملة للمشاريع التي تخص مجال البيئة والاقتصاد الأخضر بهدف توجيهها وتزويدها بالمعلومات اللازمة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الإجرائي.

استقبلت الخلية أكثر من 400 ملف منذ إنشائها في نوفمبر الماضي، وهي تسعى حاليا لمرافقة هؤلاء المقاولين الشباب، حسب رئيس الخلية رضا العربي يويو، الذي أكد بأن الهدف من هذه الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لفائدة حاملي المشاريع هوتطوير الاقتصاد التدويريوالاقتصاد الأخضر.

وتخص هذه المشاريع جمع النفايات وفرزها وتدويرها. ومن ضمن هذه النفايات، أشار المسؤول إلى تثمين النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة طبيعية وكذا تدوير النفايات الصلبة التي يخلفها قطاع البناء إلىجانب النفايات التي لها قيمة مضافة عالية والمتعلقة بالتجهيزات الالكترونية والكهربائية والزجاج.

كما تهتم هذه المشاريع بالأفكار المبتكرة في مجال الاتصال والتحسيس حول البيئة والاقتصاد الأخضر والمنصات الرقمية المخصصة لقطاع البيئة ونوعية الهواء والتنوع البيولوجي والزراعة الإيكولوجية والصرف الصحي الحضري والمياه المستعملة وكل ما يتعلق بالسياسة البيئية، ويتم استقبال أصحاب هذه المشاريع مرتين في الشهر من قبل أعضاء الخلية في مقر وزارة البيئة بعد القيام بملأ استمارات على الموقع الالكتروني للوزارة.

وأوضح السيد يويوان عمل خلية التوجيه يتمثل في مرافقة وتوجيه الشباب الحامل لهذه المشاريع بالنسبة للإجراءات الادارية وكذلك فيما يتعلق بكل الجوانب الفنية التي تخص مشاريعهم.

ويحظى هؤلاء الشباب بنصائح وآراء المختصين في المجال حول أهمية هذه المشاريع بالنسبة لقطاع البيئة وتسهيل الاتصال بالأطراف المعنية وكذا تسهيل الإجراءات التي تسمح لهم بتجسيد مشايعهم.

ومن بين إجراءات الخلية لضمان مرافقة فعالة نشر المشاريع المبتكرة للفاعلين المعنييونوتقديم دورات تكوينية مخصصة للشباب ومتابعة مشاريعهم.

أما فيما يتعلق بالمشاكل والعراقيل التي تواجه هؤلاء الشباب الحاملين للمشاريع، أشار السيد يويوإلى صعوبة الحصول على التمويل المالي والعقار الصناعي إضافة إلى عدم دراية هؤلاء الشباب بالإجراءات الإدارية والهيئات الإدارية المسؤولية عن إدارة المشاريع ونقص الخبرة التقنية الخاصة بإنجاز مثل هذه المشاريع.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول إن التوجه إلى الاقتصاد الأخضر يعد حتمية في ظل تراجع الثروة الأحفورية مصدرا بديلا لخلق الثروة وزيادة المداخيل والحفاظ على الموارد الطبيعية.

بحيث إن الدول المتقدمة والنامية بذلت فعلا جهودا جبارة لتجسيد فكرة الاقتصاد الأخضر من خلال تطبيق استراتيجيات فأغلب هذه الدول اعتمدت على معالجة وإعادة تدوير النفايات، وذلك لتصنيع العديد من الأشياء المفيدة، والاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، واستهلاك المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي بالطرق الحديثة، والعمل على تشجيع البحث العلمي وفرض ضرائب بيئية تحت شعار "من يلوث يدفع"، وخفض إنبعاثات الغازات الدفيئة.

كما إن الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلىانتهاج فكرة الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيق التنمية المستدامة وسعت من خلال إصلاحاتهاإلىانتهاج مجموعة من الاستراتيجيات ألا وهي تدبير المياه والتحكم في نسبة إنبعاثات الغازات الدفينة ووضع أنظمة بيئية وقطاعية جديدة واستعمال أدوات تمويل مبتكرة (الصناديق المخصصة، المنح ، الضرائب البيئية، ، وإقامة معاهد البحوث، التعليم والتدريب المهني في الوظائف الخضراء لتحفيز التوظيف).

خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية تظهر لنا جليا مدىأهمية المعايير الجودة البيئية في مدى محافظتها على البيئة المحيطة بالإنسانوكذلك لما لها من أهمية في التنمية المستدامة، حيث تعتبر وسيلة مساعدة للمحافظة على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة وفي نفس الوقت هي هدف من الأهداف الإنمائية، بحيث ترى معظم الدول إن تطبيق معايير الجودة البيئية سيساعدها للانتقالإلى اقتصاد أخضر يكون صديق للبيئة لا يسبب لها أي ملوثات أوعلى الأقل لا يضيف عليها أعباء ، وبذلك فإنالانتقال أوالتحول نحوالاقتصاد الأخضر ليس قرارا فوقيا وإنما عملية طويلة وشاقة وجهد مكثف لكل الأطراف من قمة إلى القاعدة.حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة أين اخترنا مجموعة من الدول المتقدمة والدول النامية يقتدي بهم وكانت الجزائر من بين الدول النامية التي أولت أهمية كبيرة للاقتصاد الأخضر وهذا من خلال تبنيها للعديد من المشاريع والإنجازات المتعلقة بحماية البيئة.

النتائج:

ومن بين هذه النتائج:

- ✓ الاهتمام بتطبيق الطاقات المتجددة أين نلاحظ تميز ألمانيا في طاقة الرياح وتعتبر من رواد هذا المجال بدون منازع، اعتماد الطاقة الشمسية كبديل لتوليد الكهرباء ووصل العائلات بهذا النوع من الكهرباء، كما عمدت ألمانياإلى غلق العديد من المفاعلات النووية.
- ✓ الحد من إنبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون في كل من ألمانيا، هولندا، الدنمارك.
- ✓ إن الاقتصاد الأخضر سيؤدي إلى عدم تلوث البيئة من خلال الحد من الإنبعاثات الكربونية، وتدوير النفايات، ويخلق المزيد من فرص العمل.
- ✓ عملت هولندا على تطوير تقنية حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي بتكلفة منخفضة مقارنة بالطرق التقليدية.
- ✓ يعتبر نموذج كوبنهاجن من التجارب الرائدة في إطار المدينة الخضراء والذكية نظرا لنجاحات المحققة والمتواصلة حيث من المتوقع تحقيق معدلات كربون محايدة بحلول 2025.
- ✓ اعتماد بعض الدول النامية لتطبيق الضريبة البيئية تحت شعار "من يلوث يدفع" كبلد المغرب.
- ✓ نلاحظبأن معظم دول المتقدمة والنامية تقوم باعتماد على فكرة تجميع النفايات وتدويرها وتثمينها واستغلالها في أشياء مفيدة.
- ✓ حاولت الجزائر كسائر الدول العالم تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر، اذ قامت بإنجازات مختلفة، لكن مع ذلك لابد من القيام ببذل مجهود أوفر في هذا المجال ومحاولة حل العراقيل، والتحديات التي تواجهها كعدم كفاية البنية التحتية اللازمة.

✓ قامت الجزائر بالشراكة مع ألمانيا لتطبيق برنامج البلديات الخضراء، وذلك للمساهمة في خفض 7 إلى 20بالمائة من إنبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030.

✓ تعمل وزارة الداخلية والجماعات المحلية في الجزائر بالتحول إلى طاقة نظيفة وذلك من خلال تطبيق إجراءات تشمل: تعزيز استعمال الطاقات المتجددة على مستوى الهياكل البلدية كما قامت بالانتقالإلىالإضاءة العمومية الفعالة، استعمال غاز البترول المميع بالنسبة للمركبات التابعة للبلدية.

✓ قامت وزارة البيئة بالجزائر بدعم حاملي المشاريع من أجل تطوير الاقتصاد التدويريوالاقتصاد الأخضر، وتخص هذه المشاريع جمع النفايات وفرزها وتدويرها وكذلك تثمين النفايات العضوية وتحويلها إلى أسمدة طبيعية وتدوير النفايات الصلبة.

اختبار صحة الفرضيات:أما فيما يخص صحة الفرضيات فهي كالآتي:

❖ **الفرضية الأولى:** نظام الإدارة البيئة هوذلك النظام الفرعي من النظام الأكبر (المنظمة)يستخدم كأداة فاعلة للمحافظة على الديمومة والتطور.

- هي فرضية صحيحة لان نظام الإدارة البيئيةجزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكل التنظيمي، ونشاطات التخطيط، والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ وتحقيق والمراجعة والمحافظة على السياسة البيئية.

❖ **الفرضية الثانية:**تشمل عملية التحكم في الجودة البيئية عدة خطوات منها: تحديد المعايير البيئية، مراقبة التأثيرات البيئية، تطوير إجراءات العمل البيئي، التدقيق والتقييم، التعليم والتدريب.

- فرضية صحيحة لان التحكم في الجودة البيئية يتم من خلال تحديد المعايير التي يجب تلبيتها في العمليات والأنشطة المختلفةوتحديد وتقييم ورصد التأثيرات الناتجة عن العمليات والأنشطة المختلفةوكذلك تطوير إجراءات العمل البيئي المناسبة للتحكم في التأثيرات السلبية على البيئة، وتدريب الموظفين وتثقيفهم بشأن العمليات والأنشطة الصناعية والتأثيرات المحتملة على البيئة، بالإضافة إلى تفهم الضوابط والإجراءات المتعلقة بالجودة البيئية.

- **الفرضية الثالثة:** المعايير البيئية هي قواعد ومعايير محددة تنظم التأثيرات البيئية للأنشطة الاقتصادية والصناعية وتحدد الإجراءات والمعايير اللازمة للحد من هذه التأثيرات على البيئة والصحة العامة.

- فرضية صحيحة لأن المعايير البيئية هي مجموعة من القوانين والمعايير التي تستخدم لتحديد مدى صحة البيئةونظافتها وجودتها.

❖ **الفرضية الرابعة:** يتوافق مصطلح الاقتصاد الأخضر مع البيئة ويعزز حمايتها، وليست له أية آثار ضارة بالبيئة، أوعلى الأقل لا يضيف أية أعباء جديدة على البيئة أويزيد من درجة تلوثها وتدهورها.

- هي فرضية صحيحة لأن الدراسة سمحت بالتحقق من صحتها لأن الاقتصاد الأخضر يعتمد في مجالاته على مصادر للطاقة البديلة ومصاحبة للبيئة واستغلال كل ما يوجد في البيئة ولكن بشرط إن يكون

صديق لها ولا يسبب لها أية ملوثات أوعلى الأقل لا يضيف أويزيد على البيئة المزيد من الأعباء التي تضرها أكثر.

❖ **الفرضية الخامسة:** تبذل الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحوالاقتصاد الأخضر حيث حققت عدة إنجازات واستثمارات في هذا الإطار.

- فرضية صحيحة، فقد بذلت الجزائر مجهودات كبيرة للتوجه نحوالاقتصاد الأخضر حيث حققت عدة إنجازات واستثمارات في هذا الإطار من خلال سن مجموعة من القوانين والحوافز الجبائية لدعم المشاريع الخضراء وإنشاء هيئات وصناديق وطنية لتمويلها.

الاقتراحات:

وعلى ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

❖ تحسين التعليم وتعزيز برامج التدريب وإعادة التدريب المهني.

❖ الاهتمام بالمناطق الريفية بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي من أبرزها تحقيق التنمية المتوازنة بين المدن والأطراف وخلق فرص عمل في تلك المناطق.

❖ الاهتمام بنشر فكرة الاقتصاد الأخضر بين فئات المجتمع بشتى الطرق التعليمية والترويجية، لمعرفة مدى أهمية هذا الاقتصاد.

❖ الاستفادة من التجارب الناجحة للتحول نحوالاقتصاد الأخضر ومحاولة تعميمها.

❖ التوسع في استخدام الجباية الخضراء "الجباية البيئية" استنادا إلى مبدأ "الملوث يدفع".

❖ ضرورة إشراك المؤسسات المالية لتمويل المشروعات الاقتصاد الأخضر، كإنشاء بنوك خضراءمتخصصة بتمويل هذا النوع من الاستثمارات.

أفاق الدراسة:

وختاما، وفي إطار الحديث عن معايير الجودة البيئية والاقتصاد الأخضر، تثير العديد من القضايا التي تحتاج المزيد من البحث والتوسع، لهذا نقترح مجموعة من العناوين كي تكون مواضيع أبحاث عملية في المستقبل:

- دور المؤسسات الناشئة الخضراء في الحفاظ على البيئة في ظل تعزيز قضايا المناخ عالميا cop27- نموذجا.
- الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في الجزائر.
- دور البنوك الجزائرية في تمويل الاقتصاد الأخضر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

القرآن الكريم برواية رورش.

قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

01- محمد أحمد بن فهد، بناء اقتصاديات خضراء شاملة، رئيس اللجنة العليا لمؤسسة زايد الدولية للبيئة تم إعداد هذه المطبوعة من أجل معرضالأمم المتحدة للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستضيفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي بكينيا من 28 أكتوبر/ تشرين الأول إلى الأول من نوفمبر/ تشرين الثاني2013.

02- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، بدون سنة نشر.

03- احمد بشارة،التنمية المستدامة ..أبعادها. مؤشراتها، مصر العربية، 5أكتوبر.

04- بيان محمد الكابد- النظام البيئي (تلوث- الهواء-الغلاف الجوي -الاحتباس الحراري).دار الراية،الأردن،عمان،2010.

05- تامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية، عمان-الأردن، 2007.

06- راتب السعود، الإنسإن والبيئة دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004.

07- سمير أكرم أحمد، أ.د محمد حنفى حسن، أ.نجوى يوسف جمال الدين- الاقتصاد... المفهوم والمتطلبات في التعليم- العلوم التربوية العدد الثالث ج 1_ يوليو 2014.

08- مقدمة في النظرية والسياسة والتطبيق تأليف مولي سكوت كاتو ترجمة علا اصلاح مجموعة النيل العربية.

09- نعيم محمد الإنصاري، التلوث البيئي مخاطر عصرية واستجابة علمية دار دجلة للنشر والتوزيع الطبعة األولى،2009.

10- إسماعيل نجم الدين زنكته، القانون الإداري البيئي (دراسة تحليلية مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2012.

11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة حول مؤشرات رصد التصحر في الوطن العربي، الخرطوم، 2003.

12- حسين الفتلاوي سهيل. منظمة التجارة العالمية. دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،عمان،2006.

13- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

14- راتب سعود، الإنسإن والبيئة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

15- سعد الباشا وآخرون، أساسيات علم البيئة، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

16- ماجد ارغب الحلو، قإنون حماية البيئة في ضوء الشريعة، منشأة المعارف، مصر، 2007.

17- محمد حلمي نوار، الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل، مؤتمر بعنوان التنمية المستدامة التحديات والأفاق المنعقد في جامعةبتاريخ 1أبريل 2013، القاهرة.

18- محمد عبد الوهاب العزاوي، إنظمة إدارة الجودة والبيئة 9000 iso و14000iso،ط1،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

19- محمد عبد الوهاب العزاوي، إنظمة إدارة الجودة والبيئة، ط1،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

20- منيرة سالمي، منى مسغوني،إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر الملتقى الدولي الثانيحول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 22-23 نوفمبر، 2011.

21- موسى عبد الناصر، برني لطيفة، الاقتصاد البيئي بين المؤسسة الكلي والجزئي في الجزائر، الملتقى الوطني الخامس حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20أوت 1955،سكيكدة، بدون ذكر تاريخ النشر.

22- نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار: إدارة البيئة (نظم ومتطلبات 14000) ISO الطبعة1 ،دار المسيرة، عمإن، الأردن، 2007 ،ص 122.

23- نزعي فاطمة الزهراء، تطبيق متطلبات نظام الإدارة البيئية ايزو14001 في المؤسسات الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسات الجزائرية.

24- هاشم مرزوق علي الشمري، حميد عبيد الزبيدي، إبراهيم كاطح علو الجواني، الاقتصاد الأخضر مسار جديد في التنمية المستدامة، الطبعة الأولى،دار الأيتام للنشر والتوزيع،عمان،الأردن و2006.

25- يوسف جحيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، عمان، 2009.

26- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا الاسكوا الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنظمة العربية، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.

المجلاتوالملتقيات:

27- أحمد خضر، الاقتصاد الأخضر مسارات بديلة التي التنمية المستدامة –ملف **مجلة** العلوم والتكنولوجيامرسل من دكتور رأفت ميسال معهدالكويت للأبحاث.

28- أرجيلوس أمال، خيرجة حمزة، الاقتصاد الأخضر ودوره في تنمية الوظائف الخضراء، **مجلة** التكامل الاقتصادي، جامعة أدرار، المجلد 3،العدد 3،سبتمبر 2015.

29- أوصالح عبد الحليم، فعالية الهندسة المالية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، المؤتمر الدولي حول المنتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة- المالية ،جامعة سطيف 5،1_6 ماي 2014.

30- إبراهيم عطاري، دور اقتصاد البيئة في المحافظة على المحيط الإنساني، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المركز الجامعي يحي فارس،المدية 6-7 جوان2006.

31- بسام أحمد عبد الله البامرني، وعلي الجميل سرمد كوكب. دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار.نموذج مقترح لمحافظة ننوي. **مجلة**التنمية الرافدين،17جانفي2013.

32- حسام الدين نجاتي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 251 الاقتصاد الأخضر ودوره في التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي2014.

33- ساندي صبري وآخرون، الاقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مصر، **المجلة** الدولية للدراسات الاقتصادية والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والأساسية، مصر 2017.

34- شاهد إلياس، عبد المنعم دخرور، معضلة الوضع البيئي ومقومات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الجزائر، **مجلة** الدراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، جامعة حمة لخضر، الوادي، العدد السادس، جوان، 2017.

35- عبد السالم مخلوفي، وسفيان بن عبد العزيز، إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني **الملتقى** الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة بشار،بشار،2012.

36- عبد الهادي مختار، الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر، **مجلة** البحوث العلمية في التشريعات البيئية، تيارت، 9 جوان2017.

37- عبد الكريم شوكال، طارق راشي، إدارة الجودة الشاملة البيئية وفقا لمعايير الأيزو 14000 كمدخل لتحسين وتنمية أداء المؤسسة الاقتصادية من الناحية البيئية، **ملتقى** وطني حول: إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسات، جامعة موالي الطاهر، سعيدة، ديسمبر 2010.

38- عبد الله بن محمد المالكي، التحول نحو الاقتصاد الأخضر (تجارب دولية) **المجلة** العربية للإدارة، مج 37، عدد 4 ديسمبر (كانون الأول) 2017.

39- لطفي المخزومي، شاهد الياس دفرور عبد النعيم، التمويل الأخضر. الفرص والتحديات، مجلة نماء للاقتصاد التجارة عدد خاص جامعة أبريل 2018. الوادي.

40- سمية شاكري،الاقتصاد الأخضر كألية لتحقيق التنمية المستدامة، **مجلة** جيل الحقوق، العدد 15 طرابلس، ليبيا، يناير 2017.

41- شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب، اشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر **مجلة** اقتصاد الجديد. العدد 12، جامعة الجزائر3، 2015.

42- عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي_" الاقتصاد الأخضر " **مجلة** أسيوط للدراسات البيئية العدد التاسع والثلاثون ، جانفي 2014 مصر.

43- لحسين عبد القادر، السندات الخضراء كأداة لتمويل ودعم عملية الإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر ضمن المسار، تحقيق التنمية المستدامة، **مجلة** المالية والأسواق، المجلد4 العدد8 جامعة أحمد دارية أدرار الجزائر 2018.

44- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية. الأمم المتحدة، 2005

الأطروحات والمذكرات:

45- حمود صابرينة، دور السياسة البيئية في توجيه الاستثمار في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص قإنون البيئة حقوق والعلومالسياسية جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2015/2014.

46- وفاء بلحاج، التعويض عن الضرر البيئي في التشريع الجزائري، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2013-2014.

47- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2017.

48- -بوقيمة سعاد الجباية البيئية في الجزائر واقع وأفاق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية .العلوم الاقتصادية تخصص تسيير المالية العامة جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2014-2015.

49- عثمان حسن عثمإن: دور الإدارة البيئية في تحسين الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخداميةللموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7 -8 أبريل 2008.

50- عز الدين دعاس، آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علومالتسيير تخصص اقتصاد تطبيق وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010.

51- مشري عبد الرؤوف، آليات تمويل الاقتصاد الأخضر لتوجه نحو التنمية المستدامة عرض بعض الدول الأردن، المغرب، والجزائر مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2018-2019.

52- نسيمة عقون، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم قانون خاص، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم 2018.

المراجع باللغة الأجنبية:

53- ISO 14001: 2004، Systèmes de management environnemental.

54- Mouloud Kadfi le développement durable lel'entreprise et le certification.

55- ISO14001, marché et organisation، N08, 2009/01.

56- Claude Demeure، Marketing، 6ème Edition,Dunod, Paris, 2008.

57- Economic and social commission for western Asia ،Environnemental standards and keyeconomicsectorsunited nations, 5 July 2005.

58- road mozillalon, green bankinggoing green, international journal of economics finance and managementscience, volume 3, 2015.

المواقع الإلكترونية:

59- http://www.feedo.net/environment/ecology/environmentol economics.htm, Viewed: 26/02/2019

60- http://www.techno-science.net/?onglet=glossaire&definition=3546، consulter le: 29/08/2016.

61- File:///C:/Users/WORK/Downloads/E_ESCWA_SDPD_2011_WG.5_4-AR%20(3).pdf

62- https://www.ecologique–solidaire.gov.fr/obligations –vertes (11.02.2019, 20 :04)